

"إسرائيل": الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة(*)

(جيم زانوتي)**

ملخص

منذ تأسيسها، عام ١٩٤٨، تحظى "إسرائيل" باهتمام الرؤساء وأعضاء الكونغرس الأميركيين المتعاقبين الذين أعلنوا التزامهم بضمان أمنها وبإدامة التعاون الأميركي - الإسرائيلي الوثيق في المجالات الأمنية والدفاعية والدبلوماسية والاقتصادية. وقد بنى القادة الأميركيون والإسرائيليون علاقات متينة قائمة على المدارك المشتركة المتعلقة بالقيم الديمقراطية والانتماءات الدينية. وغالباً ما يسعى المسؤولون الأميركيون إلى استشراف كيفية تأثير الأحداث الإقليمية والخيارات السياسية الأميركية في أمن "إسرائيل". وفي هذا الصدد، يناظر الكونغرس بفعالية على تعاطي السلطة التنفيذية مع "إسرائيل" والشرق الأوسط عموماً. وهناك بعض المحللين وأعضاء الكونغرس الذين ينتقدون ما يرون فيه "دعماً تقدّمه الولايات المتحدة لإسرائيل دون تمحيص كافٍ لأفعالها". وجدير بالذكر هنا أن "إسرائيل" هي على رأس قائمة البلدان التي تحصل على مساعدات خارجية أميركية وتشتري منظومات الأسلحة الرئيسية الأميركية الصنع. وتحافظ الولايات المتحدة على مستوى عالٍ من التعاون الأمني الوثيق مع "إسرائيل"، إنطلاقاً من حرصها على إدامة التفوق العسكري النوعي للأخيرة إزاء البلدان الأخرى في المنطقة. وكان البلدان قد وقعا اتفاقاً للتجارة الحرة في العام ١٩٨٥؛ كما أن الولايات المتحدة هي الشريك الأكبر لإسرائيل في مجال التجارة. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن العلاقات الأميركية - الإسرائيلية، أنظر:

= CRS Report RL 33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل)

ولدى "إسرائيل" الكثير من المخاوف الأمنية الإقليمية. ومن يراجع الدعوات المتكررة التي يُطلقها القادة الإسرائيليون، والتي يحثون فيها المجتمع الدولي على التحرك الفوري ضدّ برنامج إيران النووي، يلمس إشارة خفيفة إلى إمكانية قيام الإسرائيليين بتوجيه ضربة عسكرية أحادية الجانب إلى منشآت إيران النووية. وعلاوة على مخاوفها حيال النشاط النووي الإيراني، غيرت "إسرائيل" مداركها الأمنية حيال العديد من البلدان العربية المجاورة، منذ مطلع العام ٢٠١١، بسبب الاضطرابات السياسية الحاصلة في هذه البلدان، بما فيها مصر وسوريا. وقد أبدى الإسرائيليون قلقاً بالغاً حيال تهديدات حزب الله والجماعات الأخرى الموجودة في المناطق

(*) تقرير مُعدّ لأعضاء ولجان الكونغرس، ١٢ حزيران/٢٠١٢

المتقلّبة من السيطرة الحكومية - كلياً أو جزئياً - في سوريا ولبنان وشبه جزيرة سيناء، فضلاً عن تهديدات حماس وسواها من الفصائل الفلسطينية المقاتلة العاملة في قطاع غزّة.

ولا يبدو أن هناك ما يمكن أن يخفّف حدّة المأزق القائم بين "إسرائيل" والفلسطينيين فيما خصّ القضايا الرئيسية التي طال الصراع حولها. ومنذ انتهاء حرب عام ١٩٦٧ العربية - الإسرائيلية، تحتلّ "إسرائيل" الضفة الغربية وتديرها عملياً، مع ممارسة السلطة الفلسطينية لحكم ذاتي محدود في بعض المناطق منذ العام ١٩٩٥. ونتيجة للاستيطان الإسرائيلي، الذي سهّله الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وصل عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في المستوطنات أو الأحياء السكنية للضفة الغربية إلى حوالي ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة (بمن فيهم الذين يسكنون القدس الشرقية). وما تزال هذه المستوطنات موضع خلاف في ظلّ القانون الدولي. وتعتبر "إسرائيل" أن القدس بكاملها هي "العاصمة الأبدية غير المقسّمة لها"؛ إلا أن الفلسطينيين يدّعون بالمقابل أن لهم عاصمة في القدس الشرقية؛ وهناك أطراف دولية تؤيد فكرة التصنيف السياسي الخاصّ للمدينة أو لأماكن إسلامية ومسيحية مقدّسة محدّدة. وعلى الرغم من أنها سحبت وجودها العسكري الدائم ومستوطناتها من قطاع غزّة عام ٢٠٠٥، ما تزال "إسرائيل" تسيطر على غالبية معابر القطاع وعلى النشاطات التجارية القانونية منه وإليه.

وصحيحٌ أن بيئة "إسرائيل" الإقليمية تتّسم بانعدام الاستقرار؛ إلا أنها نجحت في بناء اقتصاد حيويّ ومنتوّع في ظلّ نظام ديمقراطي نابض. وبعد الاكتشافات الأخيرة والبدء باستغلال ثروة الغاز الطبيعي، من حقول في المياه الإقليمية الإسرائيلية، بات ممكناً القول إن الإسرائيليين يسيرون نحو مستقبل تقلّ فيه تبعيَّتهم في مجال الطاقة؛ وذلك في وقتٍ تركّز فيه الجدالات الاقتصادية على "تكاليف المعيشة" و"مستوى الدخل" و"توزيع العمل". والملاحظ أن الوجه الديمغرافي لإسرائيل تغيّر على نحوٍ مؤثّرٍ في توجهاتها السياسية؛ فالإلى جانب تأثير اليهود العلمانيين والقوميين، على اختلاف جذورهم الإثنية، هناك تأثير واضح في الجدالات المجتمعية من جانب المواطنين المتديّنين المتشدّدين والناطقين بالروسية والعرب. وتظهر في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، المشكلة في آذار/٢٠١٣، مجموعة من شركاء الائتلاف مختلفة عن مجموعات الائتلاف التي عرفتها الحكومات السابقة؛ وذلك بفضل المكاسب الانتخابية التي حقّقها يائير لابيد ونافتالي بينيت (الزعيمان الوطنيان الجديان والمرشّحان المحتملان لمنصب رئاسة الوزراء في المستقبل) على صعيد القضايا السوسيو-اقتصادية.

مقدّمة

على مدى عقود من الزمن، تعزّز التعاون الدفاعي والدبلوماسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل". وغالباً ما يأخذ صانعو السياسة الأميركيون بالاعتبار أمن "إسرائيل" حين يحدّدون خياراتهم

السياسية في المنطقة. ويعتمد الإسرائيليون على الدعم الأميركي في تموضعهم الدفاعي، على الرغم مما يريد في بعض التقارير عن خلافات سرّية وعلنية أحياناً بين المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين حول أولويات التحدّيات الأمنية وكيفية التعامل معها. ويناظر الكونغرس بفعالية على تعاطي السلطة التنفيذية مع "إسرائيل"؛ ويعارض بعض أعضائه ما يعتبرونه دعماً من قِبل الولايات المتحدة لإسرائيل دون إجراء تمحيصٍ كافٍ لأفعالها؛ في حين ينتقد أعضاء آخرون أداء إدارة أوباما والإدارات السابقة لها، معتبرين أنها لم تقدّم لإسرائيل دعماً كافياً، ويقدمون بين الحين والآخر مشاريع قوانين وقرارات لتمويل برامج تستفيد منها "إسرائيل" على مستويات تفوق تلك المطلوبة من قِبل السلطة التنفيذية.

وبالطبع، تنطوي المقاربات التي تتبّعها الولايات المتحدة في التعامل مع عدد من تحديّات الشرق الأوسط على مضامين معتبرة بالنسبة إلى "إسرائيل". وعلى مدى سنوات عدّة، وصف القادة الإسرائيليون إيران وسعيها إلى الحصول على قدرات عسكرية نووية على أنهما يشكّلان خطراً داهماً على الأمن الإسرائيلي. ويزعم المسؤولون في "إسرائيل" أن فرصة التحرك من جانبهم من أجل تأخير أو تعطيل أو قلب مسار النّقْد الإيراني نحو اكتساب القدرة النووية العسكرية تضمحلّ يوماً بعد يوم. وبناءً على ذلك، راحوا يسعون بصورة حثيثة إلى استدرار مواقف قضاوية دولية ضدّ برنامج إيران النووي.

وفي إطار هذه القرينة، يلمّح القادة الإسرائيليون علناً إلى أن غياب المساعي الجادّة والفعّالة التي من شأنها إنهاء النشاطات النووية الإيرانية، بالشكل الذي يرضيهم، يمكن أن يدفعهم إلى التعامل مع المنشآت النووية الإيرانية بضربة عسكرية.

كذلك، يشعر الكثيرون من المسؤولين الإسرائيليين بالقلق حيال بروز الحركات والتهديدات الإسلامية السياسية من جانب الجماعات الإرهابية الجهادية العنيفة، في ظلّ ما تعيشه المنطقة من غليان سياسي. فإسرائيل لا تملك الكثير من الوسائل للتأثير في النتائج السياسية التي يمكن أن تتمخّض عنها الأحداث في مصر أو سوريا أو لبنان أو الأردن؛ إلاّ أن التطورات الحاصلة في هذه الدول قد تكون ذات تأثير بالغ على الأمن الإسرائيلي. فالحرب الأهلية السورية تشكّل خطراً متزايداً على إسرائيل؛ ومن الممكن أن يؤدّي ذلك إلى عمل عسكري إسرائيلي محدود ضدّ نظام الأسد و/ أو حزب الله، الذي يدعم هذا النظام بشكل مباشر. كما أن حالة انعدام الاستقرار في شبه جزيرة سيناء تُستثمر من قِبل الجماعات المقاتلة (بما فيها ربما الجماعات والخلايا الفلسطينية المطبوعة بطابع "القاعدة") في شنّ هجمات ضدّ أهداف إسرائيلية. وفي الوقت ذاته، هناك العديد من المراكز السكنية الإسرائيلية، الصغيرة والكبيرة، التي تبقى مهدّدة بنيران الصواريخ التي تُطلقها عليها حماس وجماعات إرهابية أخرى من قطاع غزّة.

وفي ظلّ هذه القرينة، قرينة التغيير السياسي في العالم العربي والجمود على صعيد عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، راحت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى وراء اعتراف دولي بحقّ الفلسطينيين في إقامة دولة لهم. وقد أدّت هذه الجهود، مقرونة برّدّة الفعل الإسرائيلية عليها، إلى إبراز - أو ربما تعميق - المأزق القائم حول القضايا الرئيسية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني: ...كالأطر الأمنية، والحدود، والمستوطنات اليهودية، وحقوق المياه، ومصير اللاجئين الفلسطينيين، ووضع مدينة القدس.

• خلفية عن البلد

= لمحة تاريخية^١

يعود تاريخ البحث عن وطن يهودي حديث إلى زمن إصدار ثيودور هرتزل لكتابه الذي حمل عنوان "الدولة اليهودية" (١٨٩٦). وكان هرتزل يستلهم نشاطه آنذاك من الفكرة القومية؛ التي سادت مختلف أوساط الشعوب الأوروبية في القرن التاسع عشر الميلادي، مندفعاً من مداركه المتعلقة بالعداء الأوروبي للسامية. وفي العام ١٨٩٧، قدّم هرتزل وصفاً لرؤيته للمؤتمر الصهيوني الأول، الذي شجّع على الاستيطان اليهودي في فلسطين، أي على الأرض التي شملت الوطن التوراتي لليهود، والتي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية آنذاك. وأثناء الحرب العالمية الأولى، أصدرت الحكومة البريطانية إعلان (وعد) بلفور، عام ١٩١٨، الذي أيدت فيه إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وأصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب؛ وفي الوقت نفسه، كان المسؤولون البريطانيون يشجعون التطلّعات القومية للأقلية العربية في فلسطين فيما خصّ الحكم الذاتي، مصرّين على أن وعدهم لليهود لا يتصادم مع وعدهم للعرب.

وراح اليهود يهاجرون إلى فلسطين بأعداد متزايدة خلال فترة الانتداب؛ وتصاعدت المشاحنات بين العرب واليهود، وبين كلٍّ من الفئتين وبين البريطانيين؛ ما أدّى إلى صدمات دورية. وبعد الحرب العالمية الثانية، جاءت محنة الناجين من "المحرقة" اليهودية (هولوكوست) لتُضفي على مطلب الوطن اليهودي مزيداً من الشجى والإلحاح؛ في حين كان العرب على امتداد الشرق الأوسط يطالبون بالحكم الذاتي والاستقلال عن القوى الاستعمارية الأوروبية.

وفي العام ١٩٤٧، وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة تقسيم (القرار رقم //١٨١//) لتجزئة فلسطين إلى دولتين اثنتين؛ واحدة يهودية والأخرى عربية، مع وصاية دولية على القدس وبعض المناطق المحيطة بها. ورحّبت قيادة "اليشوف"^(*) اليهودي بالخطة، لأنها أضفت مشروعية على الادّعاءات اليهودية

^١ - للاطلاع على مزيد من التفاصيل، أنظر:

= Moward M. Sachar, A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time, New York: Knopf, 1996.

(تاريخ إسرائيل: من ظهور الصهيونية إلى يومنا هذا).

(*) منظمة رعوية.

المتعلّقة بأحقّية الشعب اليهودي في فلسطين، على الرغم من قلة عدد اليهود هناك؛ في حين رفضت الخطّة (مشروع التقسيم) من قِبَل القيادة العربية الفلسطينية وجامعة الدول العربية، اللتين أصرتا على أن فكرة التقسيم بكاملها كانت غير عادلة بالنظر إلى الأكتريّة العربية في فلسطين. وبالإمكان القول إن الجدل الذي دار حول هذه المسألة آنذاك عكس بشكل مسبق صورة الجدل الذي يدور اليوم حول إمكانية إقامة دولة توفّر الوطن الآمن لليهود، من جهة، وتكون محكومة للقيم الديمقراطية ولمبدأ حقّ تقرير المصير، من جهة ثانية.

وبعد عدّة شهور من الصراع الأهلي بين اليهود والعرب، أنهت بريطانيا انتدابها رسمياً، في ١٤ أيار/١٩٤٨؛ وحينها، أعلنت دولة "إسرائيل" استقلالها، فغزتها الجيوش العربية على الفور. وأثناء الصراع وبعده، خرج أو أُخرج حوالي ٧٠٠٠٠٠ فلسطيني من ديارهم، وأطلق الفلسطينيون على تلك الواقعة اسم "النكبة"^٢. وتحوّل الكثيرون من هؤلاء إلى لاجئين مُعترف بهم دولياً؛ بعد أن انتهى بهم المطاف إلى مناطق أخرى كانت خاضعة للانتداب البريطاني في فلسطين وآلت إلى التبعية الأردنية (الضفة الغربية) أو المصرية (قطاع غزة)، أو إلى دول عربية مجاورة. وأما الذين بقوا في "إسرائيل"، فأصبحوا مواطنين إسرائيليين. وانتهى

الصراع إلى اتفاقات هدنة بين "إسرائيل" والبلدان العربية المجاورة: مصر والأردن ولبنان وسوريا. وبلغت الأراضي التي خضعت لسيطرة "إسرائيل" آنذاك (خلال فترة توقيع اتفاقات الهدنة: ١٩٤٩-١٩٥٠) حوالي مساحة ولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة. ودخل الإسرائيليون في صراعات مسلّحة أخرى مع بعض أو كلّ الدول المجاورة في الأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ و ١٩٨٢. ومنذ أواخر الستينيات، تتعامل "إسرائيل" أيضاً مع تهديد الارهاب الفلسطيني القومي و(لاحقاً) الإسلامي. وفي العام ١٩٧٩، وقّع الإسرائيليون معاهدة سلام مع مصر؛ وأعقب ذلك لاحقاً، عام ١٩٩٤، توقيع معاهدة مشابهة مع الأردن؛ الأمر الذي قلّص إمكانية اندلاع حرب أخرى على جبهات متعدّدة. لكن، كما سنبيّن من خلال هذا التقرير، ما تزال هناك تحدّيات أمنية كبرى تهدّد "إسرائيل" من جهة إيران والجماعات المتحالفة معها. وعلاوة على ذلك، فإن ما يجري من تطوّرات في الدول العربية وعلى حلبة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يزيد في تعقيد الأمور بالنسبة إلى "إسرائيل" في الساحة الإقليمية.

= التغيّرات الديمغرافية والسياسية

يبدو أن صورة "إسرائيل" الديمغرافية تحوّلت على نحوٍ أثر في توجهها السياسي وجدالاتها المجتمعية. ففي العقود الأولى التي أعقبت قيام "إسرائيل"، كان الطابع المهيمن على المجتمع الإسرائيلي هو طابع "اليهود الأشكنازيين العلمانيين" القادمين من أوروبا الشرقية، والذين شكّلوا آنذاك الأكتريّة الغالبة من المهاجرين

² = CRS Report RL34074, The Palestenians: Background and U.S. Relations, by Jim Zanotti.

(الفلسطينيون: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة).

الصهاينة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وسعى العديد من قادة هذه المجتمعات المهاجرة إلى بناء بلد مكرّس لإحياء القيم المجتمعية الليبرالية الغربية. ثم جاء الانتصار الانتخابي لحزب مناحيم بيغن الليكودي، عام ١٩٧٧، ليساعد على تعزيز نفوذ الجماعات التي كانت مهمّشة في السابق، وخاصة منها جماعات اليهود الشرقيين (الميزراحيين) الذين هاجر معظمهم إلى "إسرائيل" من البلدان العربية وإيران. وبعد ذلك، ازدادت أعداد أفراد الجماعات المتميّزة، كالإسرائيليين الناطقين بالروسية، الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي السابق في التسعينيات^٣، و"الحارديم" (اليهود المتدينون المتشدّدون) الذين قدّموا من مجتمعات سبقت تاريخ الهجرة الصهيونية؛ واكتسبت هذه الجماعات بالتالي نفوذاً أكبر داخل المجتمع الإسرائيلي. وإلى جانب ذلك، تواجه "إسرائيل" مشكلة التجافي بين مواطنيها اليهود ومواطنيها العرب؛ مع الإشارة إلى أن العرب يشكّلون أكثر من ٢٠% من السكّان الإسرائيليين وأن الحركات الإسلامية تكتسب شعبية متزايدة في بعض المجتمعات الإسرائيلية العربية.

ويُشار هنا إلى أن الأحزاب السياسية المرتبطة بشرائح المجتمع الإسرائيلي اليهودي التي توسعت مؤخراً تميل إلى تحبّيز الجانب اليميني من الطيف السياسي الإسرائيلي، الذي يقوده حالياً بنيامين نتنياهو وحزب الليكود. وفي الوقت نفسه، تظهر المتلازمات العامة أن تأييد الأحزاب الصهيونية اليسارية التقليدية، كحزب "العمل"، تراجع بشكل ملحوظ. وفي الفترة الأخيرة، بما فيها فترة الحملة الانتخابية التي شهدها شهر كانون الثاني من العام الحالي (٢٠١٣)، سادت الجدل السياسي مواضيع حساسة تهّم عامّة المواطنين الإسرائيليين، مثل التديّن في القطاع العام وخوف العلمانيين من بعض الامتيازات التي يتمتّع بها "الحارديم" (الذين يتابع الكثيرون منهم الدراسة الدينية كبديل عن التوظيف)، وخاصة منها الإعانات المالية والإعفاء من الخدمة في الجيش. مع الإشارة إلى أن الخدمة العسكرية إلزامية بالنسبة إلى غالبية اليهود الإسرائيليين من الذكور والإناث.

ويعتقد كثير من المحلّلين أن هذه التغيّرات تقسر إلى حدّ ما كون "سكّان" إسرائيل "اليهود الحاليين أشدّ ميلاً إلى القومية والمحافظة الدينية و"الصقورية"، في السياسة الخارجية والشؤون الأمنية، بالمقارنة مع اليهود الإسرائيليين قبل جيل واحد فقط^٤. ومن المتوقع أن يكون لهذه المتلازمات تأثيرات طويلة الأمد في التلاحم الداخلي لإسرائيل، فضلاً عن انعكاساتها غير الواضحة على الوضع المحلي وعلى صلات "إسرائيل" بالولايات المتحدة والأطراف الدولية الأخرى.

^٣ غالبية المهاجرين الناطقين بالروسية هي من الأشكينايزم؛ ويميل هؤلاء المهاجرون إلى العلمانية؛ لكنهم على العموم أكثر تعاطفاً مع الأحزاب اليمينية منهم مع النخبة الأشكينايزية القديمة.

^٤ = Haim Malka, Crossroads: The Future of the U.S. – Israel Strategic Partnership, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2011, p. 19.

(مفترق طرق: مستقبل الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل).

يوجد خريطة

= الحكومة والسياسة

• نظرة عامة

نظام "إسرائيل" هو نظام ديمقراطي برلماني، يتولى فيه رئيس الوزراء رئاسة الحكومة ويُعتبر فيه رئيس البلد ذا مقام اعتباري إلى حدٍ بعيد. وفي "إسرائيل" برلمان أحادي (الكنيست) ينتخب رئيساً له كلّ سبعة أعوام. وليس لإسرائيل دستور مكتوب؛ بل لديها أحد عشر قانوناً أساسياً تشكّل المنطلق لوضع أنظمة الحكم وتحديد الحقوق. وهناك سلطة قضائية إسرائيلية مستقلة تضمّ محاكم صلح ومحاكم للمناطق، على رأسها محكمة عليا.

والطيف السياسي الإسرائيلي شديد التنشّط؛ وهو يضمّ أحزاباً صغيرة تمارس سلطات غير متناسبة مع أحجامها، نظراً لتدني عتبة الاقتراع للدخول إلى الكنيست (٢%)؛ ما يُرغم الأحزاب الكبيرة على السعي لكسب دعم الأحزاب الصغيرة من أجل تشكيل وإدامة الحكومات الائتلافية. ومنذ تأسيس "إسرائيل"، كان معدّل عمر الحكومة فيها حوالي ٢٤ شهراً. وفي السنوات الأخيرة، شدّد الكنيست نوعاً ما شروط إسقاط الحكومات.

* معلومات أولية عن العملية الانتخابية وتشكيل الحكومة في إسرائيل^٥

تجرى الانتخابات لشغل مقاعد الكنيست المئة والعشرين باقتراع مباشر وسري ونسبي بحسب نظام القائمة الحزبية؛ حيث يشكّل البلد بكامله دائرة انتخابية واحدة. وبإمكان كلّ مواطن إسرائيلي يبلغ من العمر ١٨ سنة أن يدلي بصوته في الانتخابات. ومنذ العام ٢٠٠١، تتراوح نسبة الاقتراع بين ٦٢ و ٦٧% من أصوات الناخبين المسجّلين (قبل ذلك، كانت هذه النسبة تتراوح بين ٧٧ و ٨٠%)^٦. وينبغي إجراء انتخابات كلّ أربعة أعوام على الأقل؛ لكن، غالباً ما تجري الانتخابات في أوقات مبكرة بسبب صعوبة المحافظة على الائتلافات. وهناك لجنة انتخابات مركزية مسؤولة عن إجراء العملية الانتخابية والإشراف عليها؛ وتضمّ اللجنة ممثلين عن الأحزاب في الكنيست وترأسها محكمة العدل العليا.

وتوفّر القوانين الوطنية الأطر التي تحدّد أهلية المرشّحين وتضبط الانتخابات العامة والحزبية، بما فيها الشروط والقيود المحدّدة التي تضع سقفاً للمساهمات في الحملة الانتخابية وتمويلها من قبل الأحزاب^٧. ومنذ

^٥ غالبية المعلومات الواردة في هذا المقطع مأخوذة من الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، "الانتخابات في "إسرائيل" – شباط/٢٠٠٩. = Israel's Ministry of Foreign Affairs website, "Elections in Israel – February 2009", February 10, 2009.

^٦ = International Institute for Democracy and Electoral Assistance. "Voter turnout data for Israel", October 5, 2011.

(المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، "بيانات اقتراعية عن إسرائيل"، ٥ تشرين الأول/٢٠١١)...

= Alistair Lyon, "Netanyahu claims election win despite losses", Reuters, January 22, 2013.

(وكالة رويترز، "نتنياهو يدّعي الفوز على الرغم من الخسائر"، ٢٢ كانون الثاني/٢٠١٣).

^٧ للاطلاع على تفاصيل إضافية، حول قوانين تمويل الحملات الانتخابية في إسرائيل، أنظر:

العام ٢٠٠٧، يُعتمد قانون يمنع ضبّاط الجيش الإسرائيلي من دخول معترك الحياة السياسية المدنية قبل مضي ثلاث سنوات على تركهم الخدمة العسكرية^٨.

وبعد الانتخابات، يوكل الرئيس الإسرائيلي مهمة تشكيل الحكومة إلى عضو الكنيست الذي يعتبر أن لديه أحسن فرصة لتشكيل الحكومة كرئيس للوزراء. ويُعطى رئيس الوزراء المكلف مهلة ثمانية وعشرين يوماً لتشكيل ائتلاف أكثرية؛ وبإمكان رئيس الدولة تمديد هذه المهلة أربعة عشر يوماً. ويجري تنصيب الحكومة ووزرائها بعد نيلها الثقة (بالاقتراع) من ٦١ عضواً من أعضاء الكنيست على الأقل. وبعد ذلك، يحدّد الوزراء مسار عمل الحكومة فيما يتعلق بالشؤون العسكرية والأمنية القومية من خلال "حكومة أمنية" (لجنة الدفاع الوزارية) تتألّف من مجموعة من الوزراء الأساسيين، الذين يصبح بعضهم أعضاء بموجب القانون ويعيّن بعضهم الآخر من قبل رئيس الوزراء، والذين ينبغي أن لا يفوق عددهم نصف عدد الوزراء في الحكومة الكاملة^٩.

= Ruth Levush, "Campaign Finance: Israel", Law Library of Congress, July 25, 2012.

(تمويل الحملات: إسرائيل).

^٨ حسب بعض التقارير ذات الصلة، فإن هذا القانون، الذي اقترح مشروعه يوفال شتاينتر من حزب الليكود، هو لمنع ضبّاط الجيش الإسرائيلي من استغلال صلاتهم ونفوذهم في حيز السياسة المدنية قبل التحوّلات المحتملة على صعيد مهتهم. وقد انتقدت تقارير عدّة إخفاق القانون إياه في معالجة مشكلة استغلال الساسة المدنيين لنفوذهم وصلاحياتهم في التحضير لتحوّلات على صعيد المهن في القطاع الخاصّ.

= Nehemia Shtasler, "The Bottom Line Lawmakers don't need to cool off too?", Ha'aretz, May 16, 2007.

(أقلّ الإيمان/ إلاّ يحتاج صنّاع القوانين لقانون مشابه [بمنعهم من الاستغلال الحائف للنفوذ والصلاحيات!]).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا القانون كان يمكن أن يمنع الجنرال (الاحتياطي) غاي أشكينازي، الذي تقاعد عن منصب قيادة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي في شباط/٢٠١١، من تحدي تنبأه من يسار وسط الطيف السياسي. وخلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، قام النائب يوئيل هاسون، الذي كان ينتمي إلى "كاديبا" وأصبح اليوم مع هاتنواة، بمحاولات لتقصير المدة المنصوص عليها في قانون "التبريد" [المنع من استغلال الصلاحيات] إلى ١٨ شهراً؛ لكنّ محاولاته باءت بالفشل، وذلك، إلى حدّ ما، بسبب تركيزها - كما قيل - على فتح نافذة فرصة سياسية لأشكينازي.

^٩ حسب أحد التقارير الإعلامية، يجب أن يوافق جميع أعضاء الوزارة على شقّ الحرب، قبل شقّها، بموجب القانون الإسرائيلي. وأما "الوزارة الأمنية"، التي يفترض تحسين مستوى سرية أداؤها، فيمكن أن تعطي "الضوء الأخضر" لعمليات عسكرية أكثر محدودية. وفي هذا الصدد، يعتمد التمييز بين الحالات التي تستوجب التحرك العسكري على تقديرات قادة الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية وعلى ما إذا كان أيّ عمل عسكري يمكن أن يؤدي إلى صراع موسّع.

= Dan Williams, "Netanyahu's new security cabinet may hesitate on any Iran war", Reuters, March 19, 2013...

(حكومة تنبأه الجديدة قد تتردّد عن الموافقة على شقّ أي حرب ضدّ إيران، وكالة رويترز، ١٩ آذار/٢٠١٣)..

ومن المعروف تاريخياً أن رؤساء وزراء "إسرائيل" كانوا يفضّلون (كما تنبأه) عقد اجتماعات للوزارات المصعّرة، لأغراض تشاورية، عندما لم يكن القانون يوجب عقد اجتماعات للوزارات الكاملة؛ أنظر، على سبيل المثال،..

= Eli Lake, "Meet the Israeli "Octet" That Would Decide on Iran Attack", Daily Beast, March 9, 2012.

(إليكم الوزارة الإسرائيلية المصعّرة المؤلّفة من ثمانية أعضاء، التي سوف تتخذ القرارات المتعلقة بمهاجمة إيران)...

وللاطلاع على معلومات أولية ولحّة تاريخية عن عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل، أعدّها مسؤول أمني إسرائيلي سابق، أنظر:...

= Charles D. Freilich, Zion's Dilemmas: How Israel Makes National Security Policy, Ithaca, New York: Cornell University, 2012..

(مشكلات صهيون الحيرة: كيف تصنع "إسرائيل" سياسة الأمن القومي)...

وعلى مدى الثلاثين سنة الأولى من وجود "إسرائيل"، ظلت الحكومات الائتلافية الإسرائيلية خاضعة لهيمنة حركة "الماباي" (العَمّالية الديمقراطية الاجتماعية)، التي كانت تقودها نخبة من الصهاينة الأشكنازيين المؤسسين ذوي الأصول الأوروبية الشرقية. وبعد حرب العام ١٩٦٧، طُرحت أسئلة حساسة تتعلق بمستقبل الأراضي التي احتلّها الجيش الإسرائيلي في تلك الحرب؛ وغدت هذه الأسئلة جزءاً مركزياً من الحياة السياسية الإسرائيلية؛ وفي تلك المرحلة، ساعد رئيسا الوزراء الليكوديان القوميان البارزان مناحيم بيغن وإسحق شامير على توجيه الأجندة السياسية لإسرائيل طوال الخمس عشرة سنة التالية. وعلى الرغم من أن حزب العمل، بزعامة إسحق رابين، أطلق لاحقاً عملية أوسلو السلمية مع الفلسطينيين؛ إلا أن تلك العملية فقدت زخمها السياسي، وتباطأت، وانقلبت حتى، بعد اغتيال رابين في العام ١٩٩٥. ومع كلّ ما عانى منه حزب العمل من انتكاسات، تبيّن أن تحذيراته المتعلقة بالتحدي الديمغرافي، الذي تفرضه معدلات الولادة العربية العالية وتهدّد به سيطرة "إسرائيل" السياسية على الفلسطينيين، في ظلّ ملزومية المحافظة على وجود الدولة "اليهودية" و"الديمقراطية" في آن، وجدت مقبولة وتركت أصداء لدى الكثير من الإسرائيليين. وفي هذه القرينة، قرّر رئيس الوزراء أرييل شارون، النصير العهيد لليمين الإسرائيلي والمدافع الشرس عن الحركة الاستيطانية اليهودية، الانشقاق عن حزب الليكود وتشكيل حزب "كاديما"، كبديلٍ أقرب إلى مركز الطيف السياسي، في العام ٢٠٠٥. وفي انتخابات شباط/٢٠٠٩، آلت الأمور إلى نتيجة منقسمة، حيث نال كاديما، بزعامة تسيبي ليفني أكثرية من مقاعد الكنيست، في حين قاد الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، الائتلاف الحكومي بسبب أفضلية أحزاب يمين الوسط. وللاطلاع على مزيد من المعلومات حول التطوّرات الأخيرة، أنظر: "إنتخابات العام ٢٠١٣ والحكومة الحالية"، أدناه.

الجدول رقم //١// - أعضاء الوزارة الأمنية الإسرائيلية			
العضو	الحزب	الموقع الوزاري (أو المواقع)	عدد المشاركات في الكنيست
بنيامين نتنياهو	الليكود	- رئيس الوزراء - وزير الشؤون الخارجية - وزير الدبلوماسية العامة وشؤون	٧

وللاطلاع على وصف أدقّ للموضوع ذاته، أنظر: ...

= Charles D. Freilich, "National Security Decision - Making in Israel: Improving the Process", Middle East Journal, vol. 67, no.2, spring 2013.

(صنع القرارات الأمنية القومية في إسرائيل: تحسين العملية).

	الشتات		
١	وزير الدفاع	الليكود	موشي يعلون
...	وزير المال	يش عتيد "هناك مستقبل"	يئير لابيد
...	- وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة الشؤون الدينية	هابيت ها يهودي "البيت اليهودي"	نافتالي بينت
٤	وزارة العدل	هانتوعا	تسيبي ليفني
٢	وزارة الأمن العام	إسرائيل بيتنا	إسحق أهارونوفيتش
٣	- وزارة الاتصالات - وزارة الدفاع عن الجبهة الداخلية	الليكود	جلعاد إردان

* ملاحظة: بالنسبة إلى أفغدور ليبرمان (الذي كان عضواً في الكنيست لأربع دورات)، يُتوقع أن ينضمّ إلى الوزارة الأمنية إذا عاد وزيراً للخارجية بعد المحاكمة في القضية الجنائية المرفوعة ضده...
= Ben Caspit, "The Trial of Avigdor Liberman", Al – Monitor Israel Pulse, May 31, 2013.
(محاكمة أفغدور ليبرمان)

انتخابات العام ٢٠١٣ والحكومة الحالية

في ١٨ آذار/٢٠١٣، أدت حكومة ائتلافية إسرائيلية جديدة اليمين الدستورية بعد الانتخابات التي أُجريت في ٢٢ كانون الثاني من العام نفسه. وفي الكنيست الذي يضمّ ١٢٠ مقعداً، كانت غالبية المقاعد (٣١) من نصيب قائمة يمين الوسط^{١٠}، أي قائمة "ليكود بيتنا"^{١١} ("الليكود" بزعامه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو و"إسرائيل بيتنا")؛ لكن، عدد المقاعد التي نالتها هذه القائمة في الانتخابات الأخيرة كان أقلّ بأحد عشر مقعداً من ذلك الذي اكتسبها إياه جمهور ناخبها في دورة الكنيست السابقة. وبعد استعراض قويّ ومفاجئ في انتخابات كانون الثاني، نال حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل)، الوسطي، المشكّل حديثاً، بزعامه الصحافي السابق يائير لابيد^{١٢}، ثاني أكبر تمثيل في الكنيست، حيث فاز بتسعة عشر مقعداً. وحسب تقارير

^{١٠} في إسرائيل، درج تعريف طيف اليسار – اليمين بحسب مواقف الأحزاب من قضية الصراع/ عملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين، على الرغم من أن الطيف السياسي يعكس في الوقت نفسه الخلافات الموجودة بين الأحزاب حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

^{١١} في ظلّ القانون الانتخابي الإسرائيلي، يمكن أن تتشكّل القوائم الانتخابية الكنيست من حزب واحد أو عدّة أحزاب مجتمعة.

^{١٢} للاطلاع على سيرة ذاتية ليائير لابيد، أنظر:

= Rafi Berg, "Profile: Yair Lapid, Israel's Yesh Atid Party Leader", BBC News, Mar4ch 14, 2014.

ذات صلة، توافق لابييد مع نافتالي بينت، من حزب "البيت اليهودي" المناصر للحركة الاستيطانية، على الانضمام إلى الحكومة مع قائمة "ليكود بيتتا" وحزب هاتوعا الوسطي، بعد الاتفاق مع نتتياهو على الأطر الأساسية لمشاريع من شأنها إلغاء الإعفاء العام من الخدمة الإلزامية للشبان المتدينين المتشددين. وكذلك، قيل إن نتتياهو وافق من حيث المبدأ على رفع العتبة الانتخابية للأحزاب السياسية الساعية إلى المشاركة في الكنيست، من ٢% إلى ٤%. وفي المعارضة، تبرز شيلي ياحيموفيتش على رأس حزب العمل؛ إلى جانب عناصر المعارضة الأخرى التي تضم الحزبين الدينيين المتشددين "شاس" ويهودية التوراة الموحدة". وللاطلاع على معلومات تفصيلية أدقّ حول القوائم الانتخابية ومقاعد الكنيست، أنظر الملحق "ب".

١٣

يوجد رسم

ولقد كانت هناك تخمينات كثيرة فيما يتعلق بمضامين نتيجة انتخابات كانون الثاني بالنسبة إلى مستقبل القيادة السياسية في "إسرائيل". فمن الممكن أن ينهار الائتلاف بسبب خلافات حول المسألة الفلسطينية، أو حول قضايا سوسيو إقتصادية؛ وأن يستلزم ذلك إجراء جولة أخرى من الانتخابات قبل موعدها التالي المفترض أن يحين في أواخر العام ٢٠١٧^{١٤}. وليس واضحاً ما إذا كان بروز يائير لابييد يشكّل تحدياً على المدى الطويل لنتتياهو، أو يقدم الأول ضمن سلسلة تاريخية من الأحزاب الوسطية الإسرائيلية ذات الجاذبية القوية، في بادئ الأمر، بسبب حداثتها وشخصيات قاداتها؛ لكن، التي تفقد مالها من جاذبية قبل الانتخابات التالية^{١٥}. ففي أواسط أيار/٢٠١٣، كشف استطلاع للرأي العام عن تدني نسبة التأييد ليائير لابييد، الذي كان

(لحة عن يائير لابييد: زعيم حزب يش عتيد في إسرائيل).

^{١٣} نافتالي بينت، الذي يوصف عادة بالزعيم الكاريزمي الشاب، الذي يعمل على إعادة تشكيل حزبه، هو أيضاً مليادير ورجل أعمال سابق؛ وكان يشغل منصب رئيس الطاقم المعاون لنتتياهو عندما كان الأخير زعيماً للمعارضة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، قبل أن يختلف الإثنين. ويؤيد بيتت ضم "إسرائيل" لأجزاء واسعة من الضفة الغربية...

= Jodi Rudoren, "Dynamic Former Netanyahu Aide Shifts Israeli Campaign Rightward", New York Times, December 26, 2012.

(معاون نتتياهو الديناميكي السابق ينح بالحملة الانتخابية الإسرائيلية نحو اليمين).

^{١٤} أنظر، على سبيل المثال:

= Jeffrey Heller, "Israel coalition wobbles over proposed military service law", Reuters, May 27, 2013.

(الائتلاف الإسرائيلي يتردّد حيال قانون الخدمة العسكرية المقترح، وكالة رويترز، ٢٧ أيار/٢٠١٣).

^{١٥} = Robert M. Danin, "Israel's Election and the Perils of Third Parties", cfr.org, January 23, 2013.

(الانتخابات الإسرائيلية ومخاطر الأحزاب [الأطراف] الثالثة).

من أبرز دعاة التقشف في "إسرائيل" (موازنة العام ٢٠١٣ - ٢٠١٤) حين كان وزيراً للمال، فخرس الكثير من شعبيته^{١٦}.

ويتحدث بعض المراقبين عن استياء داخل حزب الليكود بسبب انحسار حصته من مقاعد الكنيست و- بالتالي - تراجع تمثيله في مجلس الوزراء. وعن المشاحنات داخل الحزب أثناء عملية بناء الائتلاف، قال أحد المعلقين إن "...نتنياهو لم يكن سعيداً أبداً بالقائمة التي اختارها الليكود من أعضاء الحزب المتشددين، لشغل مقاعد في الكنيست، في أواخر تشرين الثاني الماضي. ومن الواضح أيضاً أن كثيرين من أعضاء الحزب وساسته البارزين لم يكونوا راضين عن كل ما حدث منذ ذلك الحين.."^{١٧}. وليس معلوماً ما إذا كانت حالة الاستياء هذه أن تؤدي - في حال استمرارها - إلى تهديد قيادة بنيامين نتنياهو من جهة يمينه.

وحسب العديد من المراقبين، كان للمواقف من القضايا السوسيو اقتصادية الداخلية التأثير الأقوى في انتخابات كانون الثاني/٢٠١٣. ومع أن الحكومة الجديدة توافقت، في أيار/٢٠١٣، حول موازنة للعام ٢٠١٣-٢٠١٤ تتطوي على خفض للإنفاق وزيادة في الضرائب، من أجل السيطرة على عجز "إسرائيل" المالي، كانت المواضيع المتعلقة بالتكاليف المعيشية وتوزيع الدخل مبعثاً للخصام. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المستمر والاستقرار المالي اللذين شهدتهما إسرائيل شكّلت هذه المواضيع حافزاً للجمهور الإسرائيلي على القيام باحتجاجات سلمية واسعة النطاق في صيف العام ٢٠١١^{١٨}. ومن المواضيع الأخرى التي تستقطب اهتماماً معتبراً في الأوساط الداخلية، النفوذ الذي تتمتع به الأوساط اليهودية المتشددة دينياً لجهة التأثير في دور المرأة والرجل في القطاع العام؛ والمشاحنات الدائرة بين اليهود القوميين المتشددين، من جهة، وبين الفلسطينيين (بمن فيهم "الإسرائيليون العرب") واليهود غير المتدينين وبعض الجماعات اليهودية الإسرائيلية الأخرى، من جهة ثانية^{١٩}. وقد عبّر المسؤولون في الولايات المتحدة عن قلق عميق حيال هذه الديناميات^{٢٠}.

¹⁶ = Yossi Verter, "Haaretz Poll: Lapid pays price for austerity measures as his popularity plunges", haaretz.com, May 16, 2013.

(استطلاع رأي ل هاآريتز: لايبيد يدفع ثمن تدابير التقشف في وقت تنحسر فيه شعبيته).

¹⁷ = David Horowitz, "Netanyahu and his partnerrivals", Times of Israel, March 14, 2013.

(نتنياهو وشركاؤه المنافسون).

^{١٨} ربما تكون عوامل عدّة قد أسهمت في الاحتجاجات؛ ومن أبرز هذه العوامل:

= الإرث الأهلي لإسرائيل؛

= الجدل الشعبي الحيوي الذي طالما أُلّفه المجتمع في إسرائيل؛

= عواقب حالة عدم الانتظام بالنسبة إلى نظام دأب البعض على وصفه بالنظام الرأسمالي العتيق.

^{١٩} من عوامل الشحن هذه، "هجمات الثمن" وعمليات التخريب رداً على تحرك حكومي ما، أو استباقاً لتحرك تنوي الحكومة القيام به للحدّ من النشاط الاستيطاني أو لمنع إقامة مواقع استيطانية متقدمة جديدة غير مرخصة في ظلّ القانون الإسرائيلي...

= Yossi Melman, "A price tag for Jewish terror", Jerusalem Post, May 6, 2013.

= الاقتصاد

لإسرائيل اقتصاد سوق صناعي تلعب فيه الحكومة دوراً جوهرياً. على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية، حقق القطاعان الزراعي والصناعي نمواً معتبراً. إلا أن محرّك الاقتصاد الإسرائيلي هو قطاع التكنولوجيا المتطورة الرفيعة المستوى، بما فيه: الملاحة الجوية، والاتصالات، والهندسة التصميمية الحاسوبية، والصناعات المحوسبة، والإلكترونيات الطبية، والبصريات الليفية. وما تزال "إسرائيل" تستفيد من هبات وقروض ومساهمات واستثمارات الشتات اليهودي؛ غير أن قوتها الاقتصادية قلّصت اعتمادها على التمويل الخارجي.

ويبدو أن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد تباطؤاً طفيفاً بعد سنوات من النمو النابض والمستمر (حوالي ٥% من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١١، على سبيل المثال). وقد يكون هذا التباطؤ ناتجاً عن التأثيرات الثانوية لتراجع اقتصادات أوروبا وأميركا الشمالية، حيث أوسع أسواق التصدير بالنسبة إلى "إسرائيل". وحسب وحدة الاستخبارات الاقتصادية، من المتوقع لمعدّل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي الإسرائيلي (الذي سجل نسبة ٣,٢% للعام ٢٠١٢) أن يتراوح بين ٢ و٣% في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. لكن، يُتوقع في السنوات اللاحقة أن يشهد الاقتصاد الإسرائيلي نمواً يتراوح معدّلة بين ٤ و٥% نتيجة لمعطيات عدّة:

= السياسة النقدية المتّسمة بالتوسع النسبي للمصرف المركزي الإسرائيلي؛

= عودة متوقّعة إلى التحسين للاقتصاد العالمي؛

= الدخل الجديد المتوقع أن تعود به حقول الغاز الطبيعي الممتدّة تحت البحر قبالة الساحل الإسرائيلي (كما سنبين أدناه).^{٢٢}

وعندما كان رئيس الوزراء نتتياهو وزيراً للمال، في أوائل العقد الماضي، حاولت الحكومة الإسرائيلية "لبرلة" الاقتصاد عن طريق السيطرة على الإنفاق الحكومي وضبطه، وتخفيض الضرائب وخصخصة مشاريع الدولة. فانخفضت قيمة العجز المزمّن في الموازنة؛ في حين تحسنت قيمة أرصدة الاعتماد للبلاد في المصارف العالمية، ما سمح بخفض معدّلات الفوائد. ومع ذلك، يقول أولئك الذين ينتقدون سياسة نتتياهو الاقتصادية إن تقليص حجم النفقات الاجتماعية زاد في حالة اللامساواة على صعيد الدخل وأدّى إلى انكماش

("بطاقة سعر" للإرهاب اليهودي).

²⁰ = Barak Ravid, "Clinton warns of Israel's eroding democratic values", Ha'aretz, December 5. 2011.

(كلينتون تحذّر من تآكل القيم الديمقراطية لإسرائيل، هاآريتز، ٥ كانون الأول/٢٠١١).

²¹ = Economist Intelligence Unit, Country Report: Israel, generated May 29, 2013.

(وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقارير البلدان: إسرائيل، صدر في ٢٩ أيار/٢٠١٣).

^{٢٢} المصدر السابق نفسه.

الطبقة الوسطى في إسرائيل^{٢٣}. وفي تقرير لها نشرته في أيار/٢٠١٣، أوردت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن معدّل الفقر في "إسرائيل" هو الأعلى مقارنة بباقي بلدان المنظمة (أكثر بقليل من ٢٠%) وأن "إسرائيل" تحتلّ المرتبة الخامسة بين هذه البلدان من حيث درجة انعدام المساواة في الدخل^{٢٤}.

<p>= الجدول رقم //٢// - بيانات أساسية</p> <p>= السكّان: ٧,٧٠ مليون نسمة (رقم تقديري، ٢٠١٣)</p> <p>(ويضمّ هذا العدد حوالي ٣٢٥٥٠٠ مستوطن في الضفة الغربية [٢٠١١، رقم تقديري]، و ١٨٦٩٢٩ مستوطن في القدس الشرقية [٢٠١٠]</p> <p>و ١٨٧٠٠٠ مستوطن في مرتفعات الجولان [رقم تقديري، ٢٠١١]).</p> <p>يهود: ٧٥,٤%</p> <p>* عرب: ٢٠,٥% (٨٤,١% مسلمون؛ ٨,١% دروز؛</p> <p>* ٧,٨% مسيحيون [نسب تقديرية، ٢٠١١]).</p> <p>= معدّل النموّ الحقيقي للناتج المحليّ الإجمالي: ٢٣% [نسبة مستشرفة للعام ٢٠١٣]</p> <p>= الناتج المحليّ الإجمالي للفرد الواحد (حسب القدرة الشرائية): ٣٢٢٠٠ دولار (قيمة تقديرية، ٢٠١٢)</p> <p>= معدل البطالة: ٦,٣% (نسبة تقديرية، ٢٠١٢)؛</p> <p>= نسبة السكّان الذين يعيشون دون خطّ الفقر: ٢٣,٦% [نسبة تقديرية، ٢٠٠٧]؛</p> <p>= معدل التضخم: ٢,٠% [نسبة مستشرفة للعام ٢٠١٣]؛</p> <p>= الإنفاق العسكري كنسبة مئوية إلى الناتج المحليّ الإجمالي: ٥,٣% (نسبة مستشرفة للعام ٢٠١٣)؛</p> <p>= العجز في الموازنة كنسبة مئوية إلى الناتج المحليّ الإجمالي: ٤,١% (نسبة مستشرفة للعام ٢٠١٣)؛</p> <p>= الدين العام كنسبة مئوية إلى الناتج المحليّ الإجمالي:</p> <p>٧٤,٤% (نسبة تقديرية للعام ٢٠١٢)؛</p> <p>= القطع الأجنبي واحتياطي الذهب: ٧٥,٢ مليار دولار (قيمة تقديرية للعام ٢٠١٢)؛</p> <p>= الفائض في الحساب (التجاري) الحالي كنسبة مئوية إلى الناتج المحليّ الإجمالي: ١,٧% (نسبة مستشرفة للعام ٢٠١٣)؛</p> <p>= الصادرات: ٦٤,٧٤ مليار دولار (قيمة تقديرية للعام ٢٠١٢)؛</p>

²³ = "How Netanyahu Went from Idealism to Pragmatism on Economic policy", Knowledge@wharton Blog, October 10, 2012.

(كيف انتقل نتنياهو من المثالية على الذرائعية في سياسته الاقتصادية).

²⁴ = OECD, "Crisis squeezes income and puts pressure on inequality and poverty", May 15, 2013.

(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "كيف تضغط الأزمة على الدخل، فتعصره وتساهم في الفقر واللامساواة").

= المواد والسلع المصدّرة: آلات وتجهيزات، أنظمة "سوفتوير"، ماس مصقول، منتجات زراعية، مواد كيميائية، أقمشة، ألبسة...

= شركاء في التصدير: الولايات المتحدة (٢٨,٨)، هونغ كونغ (٧,٩)، بلجيكا (٥,٦)، المملكة المتحدة (٥)، الهند (٤,٥)، الصين (٤)، (نسب تقديرية للعام ٢٠١١)؛

= الواردات: ٧٧,٥٩ مليار دولار (قيمة تقديرية للعام ٢٠١٢)؛

= المواد المستوردة: مواد أولية، أعتدة عسكرية، بضائع استثمار، ماس غير مصقول، وقود، حبوب، سلع استهلاكية؛

= شركاء في الاستيراد: الولايات المتحدة (١١,٨)، الصين (٧,٤)، ألمانيا (٦,٢)، بلجيكا (٦,١)، سويسرا (٥,٤)، إيطاليا (٤,٢) (نسب تقديرية للعام ٢٠١١).

المصادر: وكالة الاستخبارات المركزية، كتاب البيانات العالمية...

= Central Intelligence Agency, The World Factbook;

وحدة الاستخبارات الاقتصادية...

= Economist Intelligence Unit;

المكتب المركزي للإحصاءات في "إسرائيل"...

= Israel Central Bureau of Statistics,

موازنات الاستحصال العسكري (دورية Jane)...

= Jane's Defence Procurement Budgets.

وحسب تقارير ذات صلة، يمكن أن تكون هناك مضامين جوهريّة لاكتشاف الغاز الطبيعي بالنسبة إلى أمن الطاقة في "إسرائيل". وفي كانون الأول/٢٠١٠، أكّدت شركة "نوبل إنرجي" [Noble Energy] (وهي شركة أميركية عاملة في مجال الطاقة) تقديراتها المتعلّقة بثالث وأضخم حقول الغاز الطبيعي التي اكتشفتها تحت مياه البحر المتوسط قبالة الساحل الشمالي لإسرائيل، وهو حقل ليفياتان، الذي تقدّر سعته الإجمالية بحوالي ١٦ تريليون قدم مكعب من الغاز. وتقدّر الشركة المذكورة أن السعة الإجمالية لحقول الغاز الطبيعي الثلاثة التي اكتشفتها منذ العام ٢٠٠٩ (تامار وداليت وليفياتان) تصل إلى ٢٥ تريليون قدم مكعب. وهذا يعني أن إنتاج الغاز من هذه الحقول مجتمعة يمكن أن يحوّل "إسرائيل" من بلدٍ يستورد كلّ طاقته مع مخزون احتياطي من الغاز الطبيعي لمدة ستّة عشر عاماً، إلى بلدٍ يصدر الطاقة مع احتياطي لمدة مئة عام^{٢٥}. وبدأ

^{٢٥} للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، أنظر:

= CRS Report R41618, Israel's Offshore Natural Gas Discoveries Enhance Its Economic and Energy Outlook, by Michael Ratner.

(اكتشافات الغاز الطبيعي لإسرائيل في البحر تعزّز صورتها في مجالي الاقتصاد والطاقة).

ضخّ الغاز الطبيعي من حقل تامار إلى "إسرائيل" في آذار/ ٢٠١٣؛ ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في حقلي داليت وتامار وليفياتان قبل العام ٢٠١٨. ولفي مطلع العام ٢٠١١، كان الكنيست الإسرائيلي قد وافق على خطة ضرائب جديدة لزيادة حصة الحكومة من عائدات النفط والغاز من ٣٠% إلى ما بين ٥٢ و ٦٢%. لكن، تبقى الأسئلة مطروحة حول كيفية تصدير "إسرائيل" للغاز (ضخّة عبر أنابيب أو شحنه على شكل غاز طبيعي مسال) في ظلّ التكاليف الاقتصادية أو المخاطر الأمنية والسياسية الكامنة.

• المخاوف الأمنية لدى إسرائيل

= المدارك العامة المتعلقة بالتهديد

كتب معلّق إسرائيلي بارز أن "...المنطقة هي في غمرة تغيير تاريخي كبير... وبالنسبة إلى "إسرائيل"، هناك أخطار حقيقية ونوافذ فرص معتبرة..."^{٢٦}. ويؤكد العديد من القادة الإسرائيليين أنهم يواجهون حالياً توارداً غير مسبوق لتحديات أمنية إقليمية غير متناظرة على الإطلاق من جانب إيران ومجموعات مقاتلة غير مصنّفة في عداد الدول وبلدان عربية محيطة^{٢٧}. وما يزال التفوق العسكري التقليدي الإقليمي لإسرائيل قائماً، وقد يتعاضد حتى مع مرور الوقت؛ لكنّ معلّقاً إسرائيلياً كتب في الصيف الماضي أن الأحداث الأخيرة "...جعلت تفوق "إسرائيل" التقليدي يبدو أقلّ مردوداً على الأمن الإسرائيلي في المستقبل؛ ما يعني أن "إسرائيل" ستكون منكشفة لجملة من التحديات الأمنية..."^{٢٨}.

مع ذلك، يدور الجدل بين المراقبين الإسرائيليين، وغير الإسرائيليين، حول مدى انكشاف إسرائيل^{٢٩}. ويؤكد بعض المسؤولين الإسرائيليين السابقين أن التحديات الداخلية التي يواجهها جيران "إسرائيل" تسهم على ما

²⁶ = Leslie Susser, "Strategic dilemmas", Jerusalem Report, May 20, 2013.

(مشكلات استراتيجية محيطة).

²⁷ = Yaakov Lapin, "Ya'alon: Israel may have to face Iran threat alone", jpost. Com, April 16, 2013.

(يعلون: قد تضطرّ "إسرائيل" لمواجهة التهديد الإيراني بمفردها).

^{٢٨} أنظر، على سبيل المثال،...

= Efraim Inbar, "Israel's National Security Amidst Unrest in the Arab World", Washington Quarterly, vol. 35, no.3, summer 2012.

(أمن "إسرائيل" القومي وسط الاضطراب الذي يشهده العالم العربي).

^{٢٩} في هذا الشأن، كتب مسؤول أميركي سابق "...لدى الإسرائيليين مشاكل ديمغرافية وأمنية وسياسية كبرى. بل هناك حتى ما يدعو إلى القلق على مستقبل "إسرائيل" وبقيتها كدولة يهودية ديمقراطية، بمعزل عن السيناريو الأسوأ. لكن الدول لا تختفي وتنهيار هكذا. والخطر الذي يكمن في رواية السيناريو الأسوأ لإسرائيل هو ذلك المتمثل في الحكم على "إسرائيل" بأنّها "دولة قاصر" وافترض أن البلد لا يعدو كونه كياناً عابراً يسير نحو الكارثة وأنه ليس هناك من سبيل لتفادي هذه الخاتمة المرعبة..."

= Aaron David Miller, "Debunking Myths on Israel and U.S. Foreign Policy", Israel Policy Forum (Publicized September 2012).

(تكذيب الخرافات عن "إسرائيل" والسياسة الخارجية الأميركية).

يبدو في تقوية موقعية "إسرائيل" الإقليمية^{٣٠}. وعلى سبيل المثال، يمكن افتراض أن الصراع الدائر في سوريا يتطلب من إيران وحزب الله بذل الكثير من الموارد المادية والطاقات البشرية للإبقاء على موطئ قدم لهما هناك، ويقلص بالنتيجة حجم الخطر الذي يشكّلانه على "إسرائيل". وبالإضافة إلى ذلك، انحسرت بعض التهديدات الأمنية غير التقليدية بفعل عوامل عدّة أبرزها:

= التدابير الأمنية المشدّدة إزاء الفلسطينيين؛

= منظومات الدفاع الصاروخي؛

= القدرات الخاصّة بحرب الفضاء المفترض (الحيز السيبري) [Cyber warfare].

ويستمرّ الجدل حول مدى الحاجة إلى الحلّ السياسي الذي يُنهي النزاعات مع الفلسطينيين وحول العواقب الإقليمية والعالمية المحتملة المترتبة على غياب مثل هذا الحلّ، بما فيها زيادة العزلة. وفي السياق ذاته، يقدم المحلّلون وجهات نظر متباينة فيما يتعلّق بالمستوى الذي بلغته "إسرائيل" على صعيد سعيها إلى ردع الجماعات المقاتلة غير المصنّفة في عداد الدول، كحزب الله وحماس.

= التحدّيات من جانب إيران والجيران العرب

على مدى العقود الأربعة الأخيرة التي أعقبت آخر حرب عربية - إسرائيلية كبرى (١٩٧٣)، اعتمدت "إسرائيل" في سعيها إلى درء أو تقليص الأخطار التي تهدّد وجودها وأمنها على الأفضليات التالية التي يسرّتها لها الولايات المتحدة سرّاً أو علناً:

• التوقّف العسكري التقليدي الكاسح؛

• الحصرية الإقليمية لامتلاكها السلاح النووي، الذي يفترض العالم حيازتها له، على الرغم من الضبابية التي تحيط بالتصريحات الرسمية الإسرائيلية المتعلقة بهذا الموضوع^{٣١}؛

• الترتيبات أو العلاقات العملية مع القادة المتسلّطين للدول العربية المجاورة، بهدف درء الصراعات بين الدول.

^{٣٠} أنظر، على سبيل المثال، ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت والمدير السابق لوكالة الموساد مئير داغان، في: ...

= Ethan Bronner, "Israel Says It's Not Seeking U.S. Intervention in Syria, Despite Chemical Arms", New York Times, April 29, 2013.

(إسرائيل تقول إنّها لا تسعى وراء تدخل أميركي في سوريا، على الرغم من امتلاك الأخيرة للأسلحة كيميائية).

^{٣١} لم توقّع "إسرائيل" معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية؛ وهي تعتمد سياسة ضبابية في هذا الشأن. لكن الأوساط الإعلامية وتقارير المحلّلين تُجمع على أن الإسرائيليين يملكون ترسانة تضمّ (٨٠ - ٢٠٠) رأس حربية نووية.

أنظر، على سبيل المثال: ...

= Timothy Mc Donnell, "Nuclear pursuits: Non P-5 nuclear - armed states, 2013", Bulletin of the Atomic Scientists, vol. 69 (1), 2013.

(متابعات نووية: الدول الخمس التي تملك أسلحة نووية ولم توقّع معاهدة الحدّ من الانتشار النووي، ٢٠١٣).

وعلى الرغم من الأفضليات العسكرية التقليدية التي تتمتع بها "إسرائيل"، هناك تحديات استراتيجية ثلاثة تزداد خطورة يوماً بعد يوم، ويمكن أن تهدد الأفضليتين الأخريين المذكورتين أعلاه؛ ولذلك، نراها تثير قلقاً شديداً لدى الإسرائيليين؛ وهي؛

• التحدي النووي الإيراني³²

لا شك أن الوضع الأمني المأزوم سيزداد سوءاً في حال نجحت إيران في اكتساب قدرات نووية، إما للاستخدام المباشر، أو لممارسة نفوذ حاسم وغير مباشر في المنطقة. وقد أكد القادة الإسرائيليون أن مجرد قدرة إيران الكامنة على صنع السلاح النووي (وإن لم تستخدمه أو تنوي استخدامه أو تنجح في تصنيعه حتى) كفيلة بتعزيز موقعها الردعي عن طريق زيادة التكاليف التي سوف تتحملها "إسرائيل" أو الدول الأخرى إذا ما قرّرت التحرك ضدّ الإيرانيين أو حلفائهم (حزب الله والجماعات المقاتلة الفلسطينية المختلفة، على سبيل المثال). وتحت تأثير الخوف من القدرات النووية الإيرانية، يمكن لدول الخليج العربية القريبة من إيران أن تميل إلى تبني سياسات أكثر ليناً أو طواعية في علاقاتها مع الإيرانيين أو أن تمضي إلى العمل من أجل اكتساب قدرات نووية خاصة بها. وبدوره، يمكن أن يفتح ذلك الباب واسعاً على احتمالين اثنين، أحدهما أو كلاهما:

(1) تعاضم النفوذ الإيراني؛

(2) انتشار الأسلحة النووية على امتداد المنطقة.

وحسب بعض التقارير ذات الصلة، يخشى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من أن تؤدي هذه المخاوف إلى "خروج جماعي يهودي من "إسرائيل" تحت التهديد النووي؛ الأمر الذي من شأنه إضعاف الدولة وتبدد اللحم الصهيوني"³³.

• الدول العربية الخاضعة لقيادة أو تأثير الإسلاميين - من الممكن أن تعتمد الدول العربية الخاضعة لسيطرة أو نفوذ الإسلاميين السنة إلى الدفع في اتجاه ممارسة مزيد من الضغط على "إسرائيل"، في الحيز السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو إلى تصعيد التعبئة العسكرية عند الحدود أو على مقربة منها. ومن المعروف أن مشاعر العداة لإسرائيل تنتشر على نطاق واسع في الدول الشرق أوسطية الأخرى. وصحيح أن مشاعر العداة هذه لا تقتصر على الإسلاميين دون

³² للاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر:

= CRS Report R42443, Israel: Possible Military Strike Against Iran's Nuclear Facilities, coordinated. By Jim Zanotti.

(إسرائيل: ضربة عسكرية محتملة تستهدف منشآت إيران النووية).

³³ = Leslie Susser, "Spy vs. Spy", Jerusalem Report, March 26, 2012.

(جاسوس إزاء جاسوس).

سواهم؛ إلا أن وسائل الإعلام والخطابات ومبنتيات الأفكار الإسلامية في بلدان معيّنة ومناطق محدّدة توفّر القنوات المناسبة التي تصلح لتنسيق تأثيرات هذه المشاعر. ونلاحظ أن هذه المتلازمة تترك انعكاسات لها في الجدالات السياسية والدستورية الدائرة في العديد من البلدان العربية التي أدّى فيها التغيير السياسي إلى تعزيز مكانات الأحزاب والحركات الإسلامية.

• حالات انعدام الاستقرار وتشوي الإرهاب في المناطق المتقلّبة من الحكم -

تنشأ مناطق متقلّبة من الحكم، كلياً أو جزئياً، على مقربة من حدود "إسرائيل" في سوريا ولبنان ومصر وشبه جزيرة سيناء؛ وكذلك في ليبيا. وتجذب هذه المناطق، أو يمكن أن تجتذب، الإرهابيين وتجّار الأسلحة والشبكات الإجرامية واللاجئين والمهاجرين، وأن تساهم في نشوء متلازمات تهدّد الأمن الإسرائيلي^{٣٤}. وهناك تقارير تقيد بأن "إسرائيل" تعطي أولوية متزايدة لفكرة إنشاء سياجات أمنية خاصّة على طول امتداد حدودها مع سوريا ومصر ولبنان وحتى الأردن^{٣٥}.

ولقد تهافت المخطّطون وصنّاع القرار الإسرائيليون على هذا الموضوع، وراحوا يفكّرون في كيفية التعامل مع هذه التهديدات الكامنة عن طريق إعادة معايرة الموارد والتموضعات العسكرية والنشاطات السياسية الإقليمية والعالمية.

• إيران

في السنوات الأخيرة، طغت على الوسط الأمني الإسرائيلي مسألة "كيف يجب التعامل سياسياً وعملياً مع البرنامج النووي الإيراني؟" وكثرت التقارير التي تتحدّث عن "حرب شبكية"، غامضة المعالم، ضدّ إيران، تشترك فيها "إسرائيل" والولايات المتحدة. وفي إطار هذا الصراع، يواجه الإيرانيون الهجمات الإلكترونية الأميركية - الإسرائيلية المزعومة وما يعتبرونه تورّطاً لإسرائيل في اغتيال علماء بارزين وأساسيين في البرنامج النووي الإيراني، بخطط إرهابية، مزعومة أيضاً، نفذتها إيران بشكل مباشر أو عبر حليفها اللبناني حزب الله، ضدّ أهداف إسرائيلية على امتداد العالم (في بلغاريا^{٣٦} وقبرص وجورجيا وتايلاند والهند).

³⁴ = Susser, "Strategic Dilemmas", op. cit.

(مشكلات استراتيجية محيّرّة).

^{٣٥} "إسرائيل والمجدران التي تحيط بها"، الجزيرة:...

= aljazeera.com, May 2, 2012.

^{٣٦} هناك العديد من التقارير التي تصف حزب الله بأنه المسؤول عن التفجير الانتحاري الذي استهدف حافلة للركّاب في بورغاس، بلغاريا، في تموز/٢٠١٢؛ وقد كانت الحافلة تقلّ مجموعة من السياح الإسرائيليين؛ وأسفر التفجير عن مقتل ستّة (بينهم سائق الحافلة البلغاري) وجرح ٣٢ آخرين...

= Nicholas Kulish and Eric Schmitt, "Hezbollah Is Blamed for Attack on Israeli Tourists in Bulgaria", New York Times, July 19, 2012.

(حزب الله يُعتبر المسؤول عن الهجوم الذي استهدف السياح الإسرائيليين في بلغاريا).

ومن الممكن أن تؤثر المتغيرات التالية في قرار القادة الإسرائيليين بشأن مسألة ما إذا كان يجب التفكير جدياً في تحرك أحادي الجانب ضد البرنامج النووي الإيراني:

= مقدار النجاح الذي تحقّقه العقوبات والمفاوضات الدولية في الشهور المقبلة لجهة تغيير سلوك إيران؛
= الفعالية التي تحقّقها أية تدابير سرّية محتملة تهدف إلى تأخير أو إيقاف تقدّم إيران في المجال النووي؛
= مستوى الضمانة التي قد يقدّمها، أو لا يقدّمها، الرئيس أوباما فيما خصّ استعداد الولايات المتحدة للحؤول دون حيازة إيران للسلاح النووي أو ربما دون اكتسابها "للقدرة على الإفلات" (أي على بلوغ مرحلة معينة دون عتبة الإنتاج الفعلي والكامل لسلاح نووي أو أكثر)^{٣٧}.

وفي ٢٢ أيار/٢٠١٣، إقترح أعضاء مجلس الشيوخ (٩٩ صوتاً مقابل لا شيء) لصالح المصادقة على مشروع القرار رقم//٦٥//. وتضمّن نصّ القرار العبارات التالية؛ مع تأكيد صريح لعدم جواز اعتباره تفويضاً لاستخدام القوة أو إعلاناً للحرب:

"...إذا كانت الحكومة الإسرائيلية مُرغمة على القيام بعمل عسكري في إطار الدفاع المشروع عن النفس ضدّ برنامج الأسلحة النووية الإيراني، فعلى حكومة الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب إسرائيل، إنسجاماً مع قانون الولايات المتحدة، ومع المسؤولية الدستورية للكونغرس لجهة التفويض باستخدام القوة العسكرية وبتقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل في دفاعها عن أرضها وشعبها ووجودها..."^{٣٨}.

سوريا

يمكن القول إن الحرب الأهلية السورية، التي تداخل فيها الصراع الأساسي بين نظام الأسد ومواطنيه المهضومة حقوقهم مع حرب طائفية متأجّجة تدور رحاها بين جماعات مستنابة عن قوى إقليمية وعالمية، يتحوّل يوماً بعد يوم إلى تحدٍّ أمني بالنسبة إلى "إسرائيل". وقد أصبحت "إسرائيل" متورطة في هذا الصراع، إلى حد ما، في مطلع العام ٢٠١٣.

وبدأ هذا التورّط بضربات انتقامية نفّذها الإسرائيليون رداً على حوادث قصف مدفعي استهدف مواقعهم على مرتفعات الجولان. وكذلك، بدأت "إسرائيل" بتنفيذ مهام استطلاع جوي فوق الأراضي السورية.

^{٣٧} هذه "القدرة على الإفلات"، وإن لم تنطو بالضرورة على نجاح جهة ما في حيازة سلاح نووي أو أكثر، تعني تمكّن هذه الجهة من تركيب مواد منشطرة على رأس حربية، مع وجود وسيلة إطلاق مناسبة.

= CRS Report R42443, Israel: Possible Military Strike Against Irans Nuclear Facilities, coordinated by Jim Zanotti.

(إسرائيل: ضربة عسكرية محتملة ضدّ منشآت إيران النووية).

^{٣٨} في ٥ آذار/٢٠١٣، قدّم النائب بول غوسار مشروع القرار رقم//٩٨// في مجلس النواب الأميركي؛ وفي حال المصادقة على مشروع القرار هذا، يكون المجلس قد أعطى دعمه الكامل لممارسة "إسرائيل" دفاعها المشروع عن النفس، بما في ذلك القيام بأعمال (عسكرية) من شأنها إيقاف العمل العدواني الإيراني، كتوجيه ضربة إلى برنامج إيران النووي غير المشروع. وحتى الآن، وصل عدد أعضاء مجلس النواب الداعمين لمشروع القرار هذا إلى ٣١ نائباً (كلهم من الجمهوريين).

وبالإضافة إلى ذلك، أوردت التقارير أن "إسرائيل" نفذت في شباط وأيار/ ٢٠١٣ ثلاث ضربات جوية منفصلة لمنع حزب الله من حيازة واستخدام صواريخ متطورة وأسلحة حديثة مضادة للطائرات. ويرى معظم المعلقين أن "إسرائيل" تفضل عدم التمادي في ولوجها الشأن السوري، ربما لكونها غير متيقنة من نتيجة هذا التولج ومن انعكاسه المحتمل على مصالحها^{٣٩}. لكن، ليس واضحاً ما إذا كان الإسرائيليون قادرين على تجنب دور أوسع على الحلبة السورية في ضوء عوامل عدة مختلفة، أبرزها:

= دخول حزب الله في الصراع؛

= إمكانية حصول سوريا على منظومات روسية متطورة مضادة للطائرات من نوع [S-300]؛

= استمرار تهديد المناطق الحدودية على مرتفعات الجولان وقوة مراقبة فكّ الإشتباك الدولية [UNDOF] التي تُشرف على هذه المناطق^{٤٠}.

مصر

فيما يتعلّق بمصر، تتمثل المشكلة في كيفية دعم الوجود الأمني المصري الفعّال في سيناء من أجل المحافظة على الأمن والنظام ومكافحة الإرهاب، مع ضمان التزام المصريين بضوابط الانتشار العسكري الذي تنصّ عليه معاهدة السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. ففي آب/ ٢٠١٢، تعرّضت حامية عسكرية مصرية ونقاط تفتيش حدودية إسرائيلية لهجمات مسلّحة في شبه جزيرة سيناء؛ وبعد عام تقريباً، وقع هجوم مشابه داخل "إسرائيل" وانطلق منقذوه من سيناء أيضاً؛ فسلب ذلك الضوء على خطر الإرهابيين الذين تربطهم صلات بجماعات فلسطينية من طراز تنظيم القاعدة. وقد تكرّرت الخروقات الحدودية الإرهابية بعد ذلك. ورداً على الهجوم الأول، أطلق القادة الإسرائيليون تصريحات علنية عكست حيرتهم بين تقويمين اثنين:

(١) اعتبار أن الجيش المصري مقصّر في أدائه والإصرار على وجوب تحسين هذا الأداء؛

(٢) اعتبار أن الردود المصرية على الهجمات الحاصلة (وخاصة فيما يتعلّق بنشر الدبابات) إمّا تخالف

نصّ المعاهدة^{٤١}، أو تشكيل سابقة خطيرة تنذر بإضعاف معاهدة السلام أو تقويضها في المستقبل.

• خطر الصواريخ من لبنان وغزة

³⁹ = Ben Caspit, "Will Israel Take Out the Russian Missiles in Syria?", Al – Monitor Israel Pulse, May 17, 2013.

(هل ستتولّى "إسرائيل" أمر الصواريخ الروسية في سوريا؟).

^{٤٠} للاطلاع على معلومات أساسية حول القوة الدولية لمراقبة فكّ الاشتباك، [UNDOF]، التي تراقب وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وسوريا منذ العام ١٩٧٤، أنظر: ...

= <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/undof/facts.html>.

^{٤١} هناك روايات إسرائيلية ومصرية متباينة فيما خصّ مستوى التشاور والتنسيق (الذي تشترطه المعاهدة) بين مصر و"إسرائيل" فيما يتعلّق بنشر القوات المصرية بعد هجوم آب/ ٢٠١٢.

ما تزال "إسرائيل" تواجه تهديدات صاروخية من جهة قطاع غزة/شبه جزيرة سيناء (مصدرها حماس ومجموعات مقاتلة أخرى)، وكذلك من جهة لبنان (مصدرها حزب الله)؛ وقد توسع النطاق الجغرافي لهذه الهجمات في السنوات القليلة الماضية. وفي تشرين الثاني/ ٢٠١٢، دخلت "إسرائيل" في صراع ضد حماس وعناصر مقاتلة فلسطينية أخرى، تبعه وقف لإطلاق النار بوساطة مصرية ورعاية أميركية. لكن، لم يتم تحقيق أيّ تقدّم يُذكر على صعيد درء التهديدات الصاروخية أو التفاوض بشأن تخفيف قبضة "إسرائيل" على قطاع غزة والمناطق المتاخمة له. وفي الأثناء ذاتها، يواصل الإسرائيليون تطبيق وتطوير البرامج الدفاعية للوقاية من خطر الصواريخ المختلفة من حيث النوع والمدى.

= المسألة الفلسطينية

في الوقت نفسه، لم يتمّ تحقيق أيّ تقدّم ملموس على طريق التسوية التفاوضية الرامية إلى إنهاء الصراع بين "إسرائيل" والفلسطينيين. ويبدو أن الاستعداد لتقديم تنازلات معتبرة ليس موجوداً لدى القادة الإسرائيليين، ولا لدى قادة فتح وحماس، المنشغلين بتعزيز موقعياتهم الداخلية وإدامة إقطاعياتهم الترابية في الضفة الغربية وغزة. وليس واضحاً إلى أيّ حدٍ يمكن أن يؤدي جمود الوضع الفلسطيني إلى تفاقم المشاحنات الإقليمية ومشاعر العداة لإسرائيل في المنطقة، أو إلى تحفيز المجتمع الدولي على السعي إلى تحميل "إسرائيل" مسؤولية قانونية وأخلاقية عن معاملتها للفلسطينيين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أعمال العنف والتخريب الدورية التي يقوم بها الإسرائيليون (المستوطنون في الضفة الغربية تحديداً)، الذين يعيشون ويتنقلون على مقربة من الفلسطينيين، تشير إلى حجم الصعوبات التي تواجهها السلطات الإسرائيلية في حماية مواطنيها والمحافظة على سلامتهم، والتي يمكن أن تُسهم في زيادة المشاحنات في المستقبل.

ويواصل ساسة الوسط واليسار في "إسرائيل"، كما بعض المعلقين الأميركيين والعالميين، تأكيد ما يصفونه بحاجة "إسرائيل" الماسّة إلى العودة للمفاوضات. ويؤكد بعض المحلّلين أن القادة الإسرائيليين يواجهون مشكلة محيرة بين الديمقراطية والديمغرافيا^{٤٢}. وفي هذا الصدد، زعم رؤساء وزراء إسرائيليون سابقون، من بينهم إسحق رابين وإيهود أولمرت، أن التوصل إلى ترتيبٍ ما مع الفلسطينيين بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون ضرورياً لتقادي الوضع غير المرغوب، الذي قد ينشأ في العقد المقبل أو العقدين المقبلين من الزمن بسبب المتلازمات الديمغرافية، والذي يتحوّل فيه اليهود إلى أقلية عديدة تحكم أكثرية عديدة عربية على أرض فلسطين التاريخية. وما عبّر عنه هؤلاء الساسة من مخاوف يركّز على الضغوط المحلية والعالمية التي

⁴² = Akiva Eldar, "Israel's New Politics and the Fate of Palestine", The National Interest, July/August 2012;

(سياسات "إسرائيل" الجديدة ومصير فلسطين)..

= Peter Beinart, The Crisis of Zionism, New York: Times Books, 2012.

(أزمة الصهيونية).

يمكن أن ترافق هذه التغيرات الديمغرافية، وعلى مسألة أن "إسرائيل" ستجد نفسها مرغمة على الاختيار بين أمرين اثنين: إما التخلي عن الأعلوية اليهودية؛ أو مواجهة الاتهامات القاسية بأن الحكم اليهودي في فلسطين التاريخية هو غير ديمقراطي ومخالف لمبدأ الحق في تقرير المصير. إلا أن بعض المتخصصين في علم الديمغرافيا (علم السكّان) يختلفون حول البيانات التي تقوم عليها هذه المخاوف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام الزائد بالقضايا السوسيو اقتصادية في انتخابات عام ٢٠١٣ يشير إلى تراجع اهتمام الإسرائيليين بالموضوع الديمغرافي مقارنة بالسنوات السابقة. وتحدثت تقارير عن أن رئيس الوزراء نتتياهو تناول موضوع "حلّ الدولتين" مع المسؤولين في الخارجية الإسرائيلية، وأن هذه المناقشات قامت على أساس المعطيات الديمغرافية؛^{٤٣} لكن، لا يبدو أن مخاوف كهذه تمثل شأناً ملحاً بالنسبة إلى بعض الأعضاء البارزين في الحكومة، من أمثال وزير الدفاع يعلون^{٤٤} ووزير الاقتصاد بينت.

للاطلاع على تحليل إضافي لعملية السلام، بما في ذلك العوامل الإقليمية، أنظر الفقرة التي تحمل عنوان "وضع الدبلوماسية الإقليمية والدولية"، أدناه).

= المخاوف المتعلقة بالعزلة الدولية =

يعبر الإسرائيليون وكثيرون من مؤيديهم عن قلقٍ حيال تفسّي الإحساس بالعزلة الدولية^{٤٥}. ومن الطبيعي أن يكون استعداد "إسرائيل" لإظهار قدرٍ من المرونة، على صعيد ممارستها الأمنية ومطالبها التفاوضية وتكتيكاتها الدبلوماسية، متوقفاً على إيمان قادتها بأن التغييرات في سياساتهم يمكن أن تبدل المواقف حيالهم. ويقول بعض الإسرائيليون، في السرّ والعلن على حدٍ سواء، إن الجهود الرامية إلى عزل "إسرائيل" تُبدل من قبل أعداء شرسين عزموا على نشر معاداة السامية؛ وبالتالي، لا توجد علاقة بين هذه الجهود المعادية لإسرائيل وبين السياسات الإسرائيلية^{٤٦}. وبالمقابل، يؤكّد إسرائيليون آخرون وجود علاقة مباشرة بين السياسات

⁴³ = Susser, "Strategic Dilemmas", op. cit.

(مشكلات استراتيجية محيطة) (مصدر سابق).

⁴⁴ في مقابلة أُجريت معه في حزيران/٢٠١٢، قال يعلون: "...لا نستطيع العيش هكذا مئة سنة أخرى... وما الجدل الديمغرافي إلا كذبة...".
= Ari Shavit, "IDF Chief of Staff-turned-vice premier: We are not bluffing", Ha'aretz Magazine, June 14, 2012.

(نائب رئيس الوزراء الذي صار رئيساً لأركان جيش الدفاع الإسرائيلي: لسنا نخادع).

⁴⁵ أكدت مقالة نُشرت مؤخراً أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيسي الوزراء السابقين إيهود أولمرت وإيهود باراك حدّثوا من أن "إسرائيل" ستفقد حجتها في ادعاء محافظتها على الحكم الديمقراطي، إذا لم ينته احتلال غالبية مناطق الضفة الغربية أو لم يحصل فلسطينيو الضفة على حقوق الاقتراع الكاملة داخل إسرائيل. وحسب السيد بيريز، يمكن أن تغدو "إسرائيل" دولة منبوذة، كما حصل لجنوب أفريقيا. وأشار بيريز أيضاً إلى أن حملة المقاطعة والمعاقبة والتعرية سوف تتعاظم إلى حدٍ بعيد، بحيث يستحيل إيقافها. وحتى الولايات المتحدة قد تجد من الصعب الاستمرار في دعم إسرائيل.
= Econ omist, March 16-22, 2013.

⁴⁶ مصدر سابق.

= Inbar, op. cit;

= Barry Rubin, "The Region: Is Israel losing Support?", jpost. Com, January 6, 2013.

الإسرائيلية (إنشاء المستوطنات مثلاً) في الضفة الغربية والقدس الشرقية، من جهة، وبين المواقف الدولية حيال "إسرائيل"، من جهة ثانية؛ ولذلك، غالباً ما نسمعهم يعبرون عن أسفهم لما يصفونه بالمقاريات المتطرفة التي يتبّعها قادتهم في التعامل مع القضايا المشحونة، كقضية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني^{٤٧}.

ومن المرجح أن تحتاج "إسرائيل" مساعدة الولايات المتحدة لتحسين أو إصلاح مختلف علاقاتها الإقليمية والدولية. ومن الأمثلة على ذلك، المساعي المدعومة من قبل الولايات المتحدة التي قام بها الإسرائيليون من أجل إصلاح علاقاتهم المتردية مع تركيا. فأتثناء الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى "إسرائيل" في آذار/٢٠١٣، اعتذر رئيس الوزراء نتيناهو، عبر الهاتف، لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، لأبي خطأ عملائي ارتكبته "إسرائيل" في حادثة أسطول غزة (أيار/٢٠١٠) وأدى إلى سقوط قتلى أو جرحى، وأعلن موافقته على دفع التعويضات دون تحمّل المسؤولية^{٤٨}. لكن، ما زال الجدل دائراً حول كيفية وسرعة استعادة التقارب التركي - الإسرائيلي السابق، في المجالات العسكرية والاستخبارية والسياسية، بفضل اعتذار نتيناهو والخطوات اللاحقة المتعلقة به^{٤٩}.

• موضوعات سياسية رئيسية تعني الولايات المتحدة

= نظرة عامة

(المنطقة: هل تحسر "إسرائيل" دعمها؟)

^{٤٧} رداً على ما أعلنته "إسرائيل" من نيّة لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بعد اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة (تشرين الثاني/٢٠١٢) لصالح تغيير صفة "فلسطين" (منظمة التحرير الفلسطينية)، من "كيان" إلى "دولة غير عضو"، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت إن نتيناهو يعزل "إسرائيل" عن العالم بكامله، على نحو غير مسبوق، وسوف ندفع ثمن ذلك في كلّ وجه من وجوه حياتنا...
= "Former PM Olmert: Netanyahu is isolating Israel from the rest of the world", haaretz. Com, December 8, 2012.
(رئيس الوزراء الأسبق: نتيناهو يعزل "إسرائيل" عن باقي العالم).

^{٤٨} ملخص المحادثة التي جرت بين نتيناهو وإردوغان، الموقع الإلكتروني لمكتب رئيس الوزراء، ٢٢ آذار/٢٠١٣. في حادثة أسطول غزة، التي حصلت في أيار من العام ٢٠١٠، نفّذ كوماندوس الجيش الإسرائيلي إنزالاً في المياه الدولية على سفينة كانت مكلفة من قبيل منظمة تركية سلامية غير حكومية بشحن بضائع إلى قطاع غزة المحاصرة من قبل إسرائيل. وفي ظلّ ظروف مختلف حولها، قتل الكوماندوس (حسب بعض التقارير) ثمانية أتراك وأميركياً من أصل تركي، وجرحوا آخرين.

^{٤٩} أنظر، على سبيل المثال: ...

= Oded Eran, "Israel-Turkey Reconciliation Still Remote", nationalinterest.org, April 18, 2013;

(المصالحة بين "إسرائيل" وتركيا ما تزال بعيدة)...

= Uzi Mahnaimi, "Israel to corral Iran with Turkish airbase", Sunday Times (UK), April 21, 2013...

(إسرائيل، لإحاطة إيران بقاعدة جوية تركية).

هناك نقطة عالقة، قد تشكّل مثاراً للجدل؛ وهي متمثلة في استمرار فرض الإسرائيليين القيود على حركة الناس والبضائع من وإلى ساحل غزة البحري وعبر حدودها البرية مع إسرائيل.

ملاحظات لوزيري الخارجية الأميركي جون كيري والتركي أحمد داود أوغلو، قصر جيراغان، إسطنبول، تركيا، في ٧ نيسان/٢٠١٣.

في ١٤ أيار/١٩٤٨، أصبحت الولايات المتحدة أول دولة تعترف عملياً بدولة "إسرائيل". وعلى مرّ السنين، وعلى الرغم من الخلافات السياسية التي كانت تنشأ بين الحين والآخر، أقامت الولايات المتحدة وإسرائيل علاقات ثنائية متينة على أساس من القيم الديمقراطية والانتماءات الدينية والمصالح الأمنية المشتركة. وقد نمت هذه العلاقات بفضل عوامل عدّة، كالتشريعات البرلمانية ومدكرات التقاهم والتبادل التجاري والاتفاقات الاقتصادية والعلمية والعسكرية. ويقدم الكونغرس الأميركي مساعدات عسكرية لإسرائيل؛ كما وأصدر قوانين تعكس دعماً صريحاً لأمنها. وينظر الكثير من المحللين إلى أشكال الدعم هذه على أنها ركائز للنظام الأمني الإقليمي، القائم على أنواع ومستويات متباينة من مبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل والبلدان العربية، والذي حال دون نشوب صراع عربي - إسرائيلي كبير طوال ما يقارب الأربعين عاماً^{٥٠}.
وبدافع القلق الذي قد يشعر به الإسرائيليون حيال التحدّيات الإقليمية والتغيّرات الكامنة في مستويات مصالح الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة، يسعى قادة "إسرائيل" ومناصروهم، على الأغلب، إلى إقناع صنّاع القرار الأميركيين بأمرين اثنين:

(١) أن أمن "إسرائيل" واستقرار المنطقة ككلّ يظللان يشكّلان عاملين أساسيين بالغى الأهمية في خدمة مصالح الولايات المتحدة؛

(٢) أن لإسرائيل قيمة جوهرية متعدّدة الوجوه كبلد حليف للولايات المتحدة، بمعزل عن كلّ الاعتبارات الجيوسياسية المؤقّته والقيم والمثاليات المشتركة^{٥١}.

ومن خلال هذا المسعى، يرمي الساسة الإسرائيليون إلى إدامة وتعزيز التزام الولايات المتحدة الرسمي والشعبي بأمن "إسرائيل". وحسب أحد المعلّقين الأميركيين، استنكر رئيس لجنة "إيباك" (اللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة)، مايكل كاسن، ما وصفه بالاستهواء المتزايد لفكرة عزل "إسرائيل" في الولايات المتحدة؛ وكان يقصد بقوله هذا أن "إسرائيل"، كما بعض الدول الأخرى، ستصل إلى وقتٍ يتراجع فيه وقارها ويقلّ فيه الاكتراث بشؤونها وسط جيل جديد وفتيّ من المشرّعين الأميركيين^{٥٢}.

كذلك، يمكن أن يكون هناك هدف آخر من وراء الجهود التي ترعاها "إسرائيل" من أجل إبراز أهميتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ وهو التقليل ما أمكن من مطالبة صانعي السياسة الأميركية لإسرائيل بالتعويض

^{٥٠} مصدر سابق

= Malka, op. cit., pp. 93 – 94.

^{٥١} أنظر، على سبيل المثال، ...

= Michael Eisenstadt and David Pollock, Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel, Washington Institute for Near East Policy, September 2012.

(إختبار رصيد: كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أيلول/٢٠١٢).

^{٥٢} = Jacob Heilbrunn, "Israel's Fraying Image", National Interest, May/June 2013.

(صورة "إسرائيل" المبعثرة).

على الولايات المتحدة مقابل الإلتزام الزائد بالقضية الإسرائيلية رداً على التحدّيات الإقليمية^{٥٣}. ومن أبرز التوقّعات لدى بعض المسؤولين الأميركيين، على هذا الصعيد، زيادة احترام "إسرائيل" لمواقف الولايات المتحدة وتنسيقها معها فيما يتعلّق بالأعمال العسكرية الإقليمية وبالآداء الدبلوماسي إزاء الفلسطينيين. إلاّ أن ما يتوقّعه هؤلاء الساسة الأميركيون، من زيادة في التجاوب الإسرائيلي، يمكن أن يثير الخلافات بين واشنطن وتل أبيب حول الكيفية التي تعمل بها "إسرائيل" من أجل إدامة "حتمية دفاعها عن نفسها بنفسها"، مع استمرار تلقّيها المساعدات الخارجية.

ويبدو هنا أن الحديث الأميركي - الإسرائيلي حول القضايا الرئيسية المؤثّرة في أمن "إسرائيل" يعكس توافقاً بشأن الأهداف الإجمالية العامّة؛ لكن، مع خلافات حول الأولويات. وفي هذا الصدد، كتب صحفي إسرائيلي بارز الملخّص التالي عن الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما إلى "إسرائيل" في آذار/ ٢٠١٣:

"...فيما خصّ الموضوع الإيراني، قال نتنياهو إن الوقت ضيق، وعلينا التحرك الآن؛ لكنّ الأميركيين طلبوا منه أن يهدأ؛ وقالوا له إن هناك متسعاً من الوقت، وإنهم لن يتحركوا إلاّ عندما تصبح الظروف مؤاتية؛ وأن لا خيار آخر لديهم بهذا الشأن. وأما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فكان الأمر معاكساً تماماً، حيث قال الأميركيون إن الظرف الراهن لا يسمح بإضاعة الوقت، ولا بدّ من التحرك الآن لإنقاذ الرئيس الفلسطيني أبي مازن (محمود عباس) ودعم المعتدلين وإقامة حلف استراتيجي بين "إسرائيل" والفلسطينيين والأردنيين والأتراك، مع إمكانية أن يضمّ هذا الحلف لاحقاً "سوريا ما بعد الأسد"، وأن يكون له تأثير إيجابي على مصر. وبالمقابل، قال نتياهو: "...إهدؤوا... ما زال لدينا متسع من الوقت... لم نصبح جاهزين بعد... سوف أتحرّك... أنا أريد السلام... لكن... عندما تغدو الظروف مؤاتية"....."^{٥٤}.

= التعاون الأمني^{٥٥}

^{٥٣} حسب أحد التقارير ذات الصلة، هناك بعض الضباط العسكريين والمحلّين السياسيين الأميركيين (بمن فيهم مسؤولون معتبرون في وزارة الدفاع وجنرالات بارزون وخبراء مستقلّون في الاستراتيجية العسكرية) الذين يقومون الفوائد العسكرية المباشرة التي تخنّبها الولايات المتحدة من شراكتها مع إسرائيل... إزاء التكاليف الجيوسياسية التي تفرضها هذه العلاقة على واشنطن في تعاملها مع العالمين العربي والإسلامي؛ ويفترض البعض أن المحصّلة الصافية بالنسبة إلى واشنطن في هذه المعادلة هي محصّلة سلبية...

= Nathan Guttman, "Israel Is Strategic Asset After All", Jewish Daily Forward, November 18, 2013.

(إسرائيل هي - في المحصّلة - ذخر استراتيجي).

^{٥٤} = Ben Caspit, "What Really Happened Between Netanyahu and Obama", Al - Monitor Israel Pulse, April 11, 2013.

(ماذا حصل حقيقة بين نتياهو وأوباما).

^{٥٥} على الموقع الإلكتروني لمكتب [Jewish Virtual Library]، نجد صفحة تحوي عدداً من الوثائق والخطابات والتقارير تحت عنوان "العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل: التعاون الاستراتيجي والعسكري".

= Jewish Virtual Library, "U.S. - Israel Relations: Strategic and Military Cooperation", available at <http://www.Jewishvirtuallibrary.org/jsourc/US-Israel/strattoc.html>.

• خلفية

لقد أسهمت العلاقات الثنائية المتينة في تغذية وتعزيز التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بما فيه المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة والتدريبات المشتركة وتبادل المعلومات، إلى جانب التعاون الحكومي والصناعي في مجال تطوير التكنولوجيات العسكرية.

وساعدت المعونات العسكرية الأميركية "إسرائيل" على أن تصبح واحدة من الدول الأكثر تطوراً في العالم على صعيد تكنولوجيا السلاح. وكان الهدف من وراء تقديم هذه المساعدات "المحافظة على التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي إزاء جيوش البلدان المجاورة، كون "إسرائيل" مضطرة للاعتماد على التجهيز والتدريب الأفضل لتعويض النقص في طاقتها البشرية في أيّ صراع إقليمي محتمل. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المساعدات العسكرية الأميركية (التي يتمّ إنفاق جزءٍ منها على المشتريات من الشركات العسكرية الإسرائيلية) عزّزت قدرة الإسرائيليين على بناء مصانع دفاع محلية معتبرة، حيث تصنّف "إسرائيل" الدول العشر الأوائل المصدّرة للأسلحة في العالم.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/١٩٨١، وقّع وزير الدفاع آنذاك، الأميركي كاسبار واينبرغر والإسرائيلي آرئيل شارون، مذكرة تفاهم شكّلت الإطار للتشاور والتعاون من أجل تعزيز الأمن القومي لكلٍ من البلدين. وفي تشرين الثاني من العام ١٩٨٣، شكّل الجانبان "مجموعة عسكرية سياسية مشتركة" لتطبيق وجهات النظر المنصوصة في مذكرة التفاهم إياها. وبدأت التدريبات العسكرية المشتركة، جواً وبحراً، في حزيران/١٩٨٤؛ وقامت الولايات المتحدة بتشديد منشآت لتخزين الأعتدة العسكرية في "إسرائيل". وفي العام ١٩٨٧، صنّفت "إسرائيل" من قبل إدارة ريغان "حليفة رئيسية غير منتسبة إلى حلف شمال الأطلسي"؛ وصادق الكونغرس على هذا التصنيف عام ١٩٨٨، بموجب الفقرة //٥١٧// من قانون المساعدات الخارجية المعدّل، الصادر عام ١٩٦١، مانحاً بذلك "إسرائيل" الأفضلية على صعيد عقود الدفاع الأميركي وموسّعاً باب الفرص أمامها للاستحصال على منظومات الأسلحة الأميركية الصنع بأسعار أرخص. وفي العام ٢٠٠١، تمّ الاتفاق على إجراء حوار استراتيجي سنوي بين الوكالات (الأميركية والإسرائيلية) ضمّ ممثلين عن المؤسسات الدبلوماسية والدفاعية والاستخبارية، من أجل بحث المواضيع التي تهّم البلدين على المدى الطويل. وأوقف هذا الحوار في العام ٢٠٠٣ بسبب قيام "إسرائيل" ببيع أسلحة للصين (أنظر: "مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للبلدان الأخرى"، أدناه)؛ لكنه استؤنف في العام ٢٠٠٥.

وفي ٦ أيار/١٩٧٦، وقّعت "إسرائيل" والولايات المتحدة مذكرة تفاهم (سريّة المضمون) تتعلّق بمشاركة "إسرائيل" في "مبادرة الدفاع الاستراتيجي/ حرب النجوم"؛ وفي ظلّ هذه المبادرة، بدأ التعاون الأميركي/ الإسرائيلي في مجال إنتاج وتطوير منظومة الدفاع الصاروخي البالستي "أرو" [السهم] (كما سنبين أدناه).

وعام ١٩٩٨، تم توقيع مذكرة تفاهم أميركية - إسرائيلية أخرى تتعلق بالتهديدات الإقليمية المتزايدة للصواريخ بالستية. ومن جملة الأمور التي نصت عليها هذه المبادرة أنه: "...في حال نشوء تهديد كهذا، سوف تُجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات عاجلة مع الحكومة الإسرائيلية فيما خصّ الدعم الدبلوماسي وغير الدبلوماسي الذي تستطيع أن تقدّمه لإسرائيل...".

ويمتدّ التعاون الأمني ليصل إلى مجال مكافحة الإرهاب. وحسب التوصيات الخاصة بتطبيق قانون لجنة الحادي عشر من أيلول، الصادر عام ٢٠٠٧ (القانون العام //١١٠-٥٣//، الذي تمّ إقراره في ٣ آب/٢٠٠٧)، تُعتبر "إسرائيل" شريكاً ممكناً في البحوث لصالح وزارة الأمن الداخلي (الأميركي). وأقرّ الكونغرس والرئيس "قانون التعاون الأمني المعزز بين الولايات المتحدة وإسرائيل" (القانون العام //١١٢-١٥٠//) في تموز/٢٠١٢. ويدعو هذا القانون غير الملزم الكونغرس إلى التركيز على العديد من مجالات التعاون التي سنناقشها لاحقاً، مثل: المواد الدفاعية الزائدة؛ وتعزيز التعاون العملائي والاستخباري والسياسي - العسكري؛ وتسهيل حصول الإسرائيليين على أسلحة معينة (طائرات مقاتلة من طراز [F-35] وطائرات صهريجية لإعادة التزويد بالوقود جواً وقنابل خارقة للتحصينات، على سبيل المثال)؛ وتقديم مساعدات إضافية لإسرائيل لتعزيز منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية المضادة للصواريخ؛ ورفع مستوى التعاون الأميركي - الإسرائيلي عموماً على صعيد برامج الدفاع الصاروخي كافة. وكذلك، حدّد القانون مهلاً زمنية مطوّلة لإسرائيل للاستفادة من مخازن الأسلحة الأميركية.

• مشروع قانون قيد البحث - قانون الشراكة الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية للعام ٢٠١٣

في أوائل آذار/٢٠١٣، تقدّم ممثلون من مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين (مشروع القانون رقم//٩٣٨// ومشروع القانون رقم//٤٦٢//، على الترتيب) باقتراح رعاه الحزبان (الجمهوري والديمقراطي) لإدخال تعديلات طفيفة على نصّ قانون الشراكة الاستراتيجية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة للعام ٢٠١٣^{٥٦}. وفي كلٍ من النصّين، أشير إلى "إسرائيل" على أنها "شريك استراتيجي رئيسي" للولايات المتحدة؛ وهو التصنيف الذي لم يحظ بمزيد من التعريف في القانون الأميركي ولم تبيّن معناه السلطة في القانون الأميركي ولم تبيّن معناه السلطة في القانون الأميركي ولم تبيّن معناه السلطة التنفيذية؛ وإلى جانب هذه الإشارة، وردت في اقتراحي المجلسين فقرات توصي بإدانة وتوسيع التعاون الأميركي - الإسرائيلي في عدد من المجالات. وكذلك، طلب الاقتراحان منح "إسرائيل" الصلاحية لاستخدام المخازن العسكرية الاحتياطية حتى العام ٢٠١٥^{٥٧}، وحثّاً السلطة التشريعية على إعطاء "إسرائيل" استثناء

^{٥٦} حتى الآن، يحظى مشروع القانون المقدم في مجلس النواب تحت الرقم//٩٣٨// برعاية ٢٩٢ عضواً، على الأقل؛ في حين يحظى مشروع القانون المقدم في مجلس الشيوخ تحت الرقم//٤٦٢// برعاية ما لا يقلّ عن ٣٩ عضواً.

^{٥٧} للاطلاع على مزيد من المعلومات عن التفويض بتخزين الأسلحة الاحتياطية للحرب، الذي بموجبه تحتفظ الولايات المتحدة بمخازن ذخيرة لاستخدامها الخاصّ وللاستخدام الإسرائيلي في حالات الطوارئ، بإذن أميركي، أنظر:

الترخيص" الخاصّ بالتفويض التجاري الإستراتيجي، فيما يتعلق ببعض أنواع الذخائر والمواد ذات الاستخدام الثنائي، شأنها في ذلك كشأن البلدان الأخرى، الستّة والثلاثين، الحاصلة على هذا الاستثناء^{٥٨}.

• المحافظة على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل

منذ أواخر السبعينيات، دأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة على القول إن بيع الولايات المتحدة الأسلحة لإسرائيل يمثل آلية مهمّة لمعالجة المخاوف الأمنية الموجودة لدى الأخيرة ولدى بعض الدول الإقليمية الأخرى. وخلال هذه الفترة، كان بعض أعضاء الكونغرس يقولون إن بيع الأسلحة المتطورة للبلدان العربية يمكن أن يقوّض تفوّق "إسرائيل" العسكري النوعي على جيرانها. ومع ذلك، كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تتوكّد أن البلدان العربية معتمدة على الولايات المتحدة في مجالات التدريب والتسلّح والحصول على قطع الغيار وأشكال الدعم المختلفة، إلى درجة تمنعها من استخدام أسلحة متطورة أميركية الصنع ضدّ الولايات المتحدة أو "إسرائيل" أو أيّ من الحلفاء الآخرين للولايات المتحدة في حملة عسكرية مستمرة. وبشكل روتيني، يدّعي النقاد العرب أن المسؤولين الإسرائيليين يبالغون في وصف التهديد الذي تشكله الدول العربية؛ علماً بأن التهديد الذي تفرضه إيران المسلّحة نووياً، وإن ضافر بين المصالح الإسرائيلية والعربية السنيّة لجهة الحاجة إلى ردع خصم مشترك، إنما يزيد في مخاوف الإسرائيليين حيال إمكانية تقوّض تفوّقهم العسكري النوعي؛ خاصّة وأن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى تسعى بصورة حثيثة إلى زيادة مشترياتها من الأعتدة الدفاعية من الولايات المتحدة وجهات مزوّدة أجنبية أخرى.

وفي العام ٢٠٠٨، أقرّ الكونغرس الأميركي مشروع قانون ينصّ على أن أية صفقة شراء أسلحة أميركية مقترحة لأيّ بلد شرق أوسطي عدا "إسرائيل" يجب أن تتضمن إبلاغاً للكونغرس، مع تأكيد وضمن أن بيع أو تصدير الأسلحة الأميركية سوف لن يؤثّر سلباً في تفوّق "إسرائيل" النوعي العسكري أو في قدرتها على درء التهديدات العسكرية المحتملة^{٥٩}. وفي موازاة هذا المطلب القانوني، يحرص المسؤولون الأميركيون

= CRS Report RL33222, U.S. Forig Aid to Israel, vy Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل).

^{٥٨} للاطلاع على معلومات حول استثناء الترخيص (التفويض التجاري الإستراتيجي)، أنظر:

= Export Control Reform Initiative Factsheet # 4: License Exception "Strategic Trade Authorization" (STA). Available at:

http://new.export.gov/cms_files/ECR%20Factsheet%204%20STA_Latest_eg_main_047475.pdf.

(بيان حقائق خاصّ بالمبادرة الإصلاحية المتعلقة بضبط التصدير، رقم ٤: إستثناء الترخيص [التفويض التجاري الإستراتيجي]).

وإلى جانب سبعة بلدان أخرى، تستفيد "إسرائيل" حالياً من شكل أكثر محدودية من أشكال هذا الاستثناء.

^{٥٩} أضيفت الفقرة ٣٦(ح) من قانون ضبط صادرات الأسلحة، التي تنصّ على شرط ضمان التفوّق العسكري النوعي، بموجب الفقرة ٢٠١(د) من قانون نقل القطع البحرية الصادر عام ٢٠٠٨ (القانون العام ١١٠ - ٤٢٩). وأما التفوّق العسكري النوعي، فيعرّفه القانون على أنه "القدرة على مواجهة وصدّ أيّ تهديد عسكري تقليدي معتبر من جانب أية دولة أو مجموعة دول أو كيانات غير مصنّفة في عداد الدول، مع أقلّ قدر ممكن من الأضرار والخسائر البشرية، عن طريق استخدام وسائل عسكرية متفوّقة ومتوقّرة بكميات كافية، بما فيها الأسلحة وقدرات القيادة والتحكّم والاتصالات والاستخبارات والمراقبة

والإسرائيليون على الإشارة - بين الحين والآخر - إلى إدراكهم المشترك لماهيّة التزام الولايات المتحدة بإدامة التفوّق العسكري النوعي لإسرائيل. إنّ أن التعريف المقونن يركّز على منع بيع الأسلحة لأخصام "إسرائيل" الإقليميين الكامنين؛ وذلك انطلاقاً من حساب المعطيات المتعلّقة بالتهديدات العسكرية التقليدية. وليس واضحاً ما إذا كنّا سنسمع دعوات إلى مراجعة هذا التعريف أو إعادة النظر فيه في ضوء الطبيعة المتحوّلة للأخطار الإقليمية الكامنة التي تهدّد أمن "إسرائيل".

بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يصفه القانون بالتأثير السلبي على التفوّق العسكري النوعي ليس مبيّناً بوضوح في مشاريع قوانين السلطة التشريعية في الولايات المتحدة. وبعد إقرار مشروع القانون ذي الصلة، في العام ٢٠٠٨، تمّ تشكيل فريق عمل أميركي - إسرائيلي متخصص في تقويم التفوّق العسكري النوعي؛ ما سمح للإسرائيليين بتبيين حجّتهم لدى الاعتراض على أية مبيعات أسلحة أميركية مقترحة في المنطقة^{٦٠}. ولكن، في غياب التوضيح التشريعي، نستطيع القول إن مبيعات الأسلحة الأميركية المستقبلية للدول الإقليمية الأخرى التي تتلقّى مساعدات من الولايات المتحدة، بما فيها مصر والسعودية والأردن ولبنان والعراق، يمكن أن تغدو موضع تحدي بالنسبة إلى المسؤولين الإسرائيليين الذين يشعرون بحساسية مفرطة حيال التهديدات الإقليمية وإلى المتعاطفين مع قضية "إسرائيل" من صنّاع السياسة الأميركية.

• الضمانات الأمنية الأميركية

على الرغم من عدم وجود معاهدة أو اتفاقية دفاع مشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل تنصّ على وجوب تقديم ضمانات رسمية أميركية^{٦١}، كانت الإدارات المتعاقبة حريصة على إعطاء الانطباع بأنها سوف تدعم الدفاع الإسرائيلي لدى مناقشة تهديدات معيّنة، كالتهديد الإيراني^{٦٢}. وبشكل روتيني، يُصدر مجلساً

والاستطلاع، المتفوّقة تقنياً على تلك التي يملكها الجانب الآخر الذي يشكّل التهديد، سواء كان بلداً واحداً أو مجموعة بلدان متحالفة أو كيانات غير مصنّفة في عداد الدول".

⁶⁰ = Barbara Opall-Rome, "Israeli Brass Decry U.S. Arms Sales to Arab States", Defense News, January 23, 2012.

(كبار ضباط الجيش الإسرائيلي يندّدون بصفقات بيع الأسلحة للدول العربية).

وحسب المقالة، يرأس فريق العمل المذكور، على الجانب الأميركي، نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية، وإلى جانبه مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية

- العسكرية؛ في حين يرأس الفريق على الجانب الإسرائيلي، القيّم على الشؤون السياسية في وزارة الدفاع ومدير دائرة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي.

^{٦١} مع ذلك، هناك اتفاقية تعاون دفاعي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" (يعود تاريخ توقيعها إلى ٢٣ تموز/١٩٥٢)؛ وهي نافذة فيما يتعلق بإمداد "إسرائيل" بالأعتدة العسكرية الأميركية (أنظر: مراقبة الاستخدام النهائي)؛ كما أن هناك جملة من الاتفاقات ومدكرات التفاهم والترتيبات الأخرى المتباينة من حيث مستوى تصنيفها الرسمي.

^{٦٢} في مقابلة أجرتها معه [NBC]، بتاريخ ٥ شباط/٢٠١٢، قال الرئيس أوباما، رداً على أسئلة تتعلق بإمكانية قيام "إسرائيل" بتوجيه ضربة عسكرية إلى المنشآت النووية الإيرانية، "...سوف أقول إن التشاور العسكري والاستخباري بين بلدينا هو أكثر تركيزاً اليوم منه في أيّ وقت مضى... وأولى أولوياتي هي تلك المتمثلة على الدوام في "أمن الولايات المتحدة"؛ وكذلك في "أمن إسرائيل"...". وفي آذار/٢٠٠٦؛ وعلى خلفية الخطاب العدائي لإيران حيال

الشيوخ والنواب قرارات تؤيد حقّ "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها وتحثّ الولايات المتحدة على بذل الجهود التي من شأنها تعزيز قدرة الإسرائيليين في هذا المجال. وقد تضمّنت نصوص بعض هذه القرارات دعوات إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية للدفاع عن "إسرائيل". فعلى سبيل المثال، صادق مجلس النواب على مشروع القرار رقم//٥٢٣//، في العام ٢٠٠٥، وتبنّى في العام ٢٠٠٧ مشروع القرار رقم//٢١//؛ وفي كلٍ من هذين القرارين، أشير إلى التهديد الإيراني الكامن وتمّ تأكيد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حقّ "إسرائيل" في الوجود كدولة حرّة وديمقراطية^{٦٣}. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أسلفنا، ورد في نصّ القرار رقم//٦٥//، المقترح في مجلس الشيوخ، والذي تبناه الكونغرس في أيار/٢٠١٣، أن على الولايات المتحدة توفير الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لحكومة "إسرائيل" في دفاع الأخيرة عن أرضها وشعبها ووجودها إزاء أوضاع طارئة معينة تتعلق ببرنامج إيران النووي.

وفي هذا الصدد، كتب نائب سابق لمستشار إسرائيلي في شؤون الأمن القومي عن الإيجابيات والسلبيات الكامنة للضمانات الأمنية الأميركية بالنسبة إلى "إسرائيل"، بما فيها "المظلة النووية"، إذا ما تمّ ترسيخ هذه الضمانات كإجراء رسمي مقنون. وفي مقالة نُشرت لهذا المسؤول السابق، عام ٢٠٠٦، حول التهديد الإيراني، ورد ما يلي:

"...بالنسبة إلى "إسرائيل"، قد يبدو الأمر أن ترتيباً كهذا ليس بحاجة إلى تفكير. إلا أن القدس قد تتردّد عن اتخاذ مثل هذا الترتيب في واقع الأمر؛ وذلك لأسباب رئيسية ثلاث متجذّرة في عمق الذهنية الأمنية القومية للإسرائيليين؛ وهي:

- (١) قد تخشى "إسرائيل" أن يؤدّي ترتيب كهذا إلى تقييد حرّيتها وقدرتها على التحرك، نظراً لما قد تلزمها به العقود ذات الصلة من مشاورات بشأن الوسائل المفضّلة للتعامل مع التهديد؛
- (٢) قد تنقاد "إسرائيل"، في ظلّ ترتيب كهذا، إلى وضعٍ تطلب منها الولايات المتحدة فيه الكشف عن قدراتها المستقلّة أو حتّى التخلّي عن هذه القدرات؛

٦٣ "إسرائيل" والسعي الإيراني إلى إنجاز البرنامج النووي، قال الرئيس جورج و. بوش: "...لقد أوضحت، وسأوضح مرّة أخرى، أننا سوف نستخدم القوة العسكرية لحماية حليفنا إسرائيل...".

= Seymour M. Hersh, "The Iran Plans", New Yorker, April 17, 2006.

(خطط إيران).

٦٣ بالإضافة إلى ذلك، ورداً على الهجمات العراقية التي استهدفت "إسرائيل" بصواريخ سكاك أثناء حرب الخليج (١٩٩١)، أجمع مجلسا الشيوخ والنواب في الكونغرس الأميركي (في كانون الثاني من العام نفسه) على إصدار قرارات تؤكّد استمرار التزام أميركا بإمداد "إسرائيل" بالوسائل التي تضمن لها المحافظة على حرّيتها وأمنها.

٣) هناك قلق لدى الإسرائيليين حيال إمكانية أن لا تقي الولايات المتحدة بالتزاماتها النووية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قلقاً مشابهاً كان ينتاب الحلفاء في حلف شمال الأطلسي أثناء حقبة الحرب الباردة..^{٦٤}.

وإلى حدٍ ما، يمكن أن تكون الأسباب التي ذكرها المسؤول الإسرائيلي السابق، أو بعضٍ منها، وراء دعم الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي لقدرة "إسرائيل" على الدفاع عن نفسها عن طريق تبني أو حتى قوننة، الفكرة الأساسية القائلة بوجوب المحافظة على تفوق "إسرائيل" العسكري النوعي إزاء التهديدات الإقليمية، كما أشرنا سابقاً.

• المساعدات ومبيعات الأسلحة الأميركية لإسرائيل

في التقرير الصادر عن مركز [CRS]، بعنوان "المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل" (من إعداد جريمة م. شارب)،

[CRS Report RL 33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp]...

نجد مزيداً من التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع؛ بما في ذلك معلومات حول الشروط والظروف التي تسمح لإسرائيل باستخدام المساعدات العسكرية قبل البلدان الأخرى، وبقدر أكبر من المرونة، وحول تأثيرات حبس الموازنة أو الوصاية عليها فيما يتعلق بالأشكال المختلفة للمساعدات المخصصة لإسرائيل في العام المالي ٢٠١٣.

ومن المعروف أن "إسرائيل" تلقت أكبر قيمة تراكمية من المساعدات الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية. وطوال الفترة التي امتدت بين العامين ١٩٧٦ و ٢٠٠٤، كانت "إسرائيل" في مقدمة الدول التي تحصل على مساعدات خارجية من الولايات المتحدة، من حيث القيمة السنوية لهذه المساعدات؛ لكن، هذا الترتيب تغير منذ ذلك الحين، بعد أن حلّ محلّها العراق، ثم أفغانستان. ومنذ العام ١٩٨٥، تقدّم الولايات المتحدة لإسرائيل حوالي ثلاثة مليارات دولار على شكل هبات سنوية. وفي الماضي، كانت "إسرائيل" تتلقّى مساعدات اقتصادية معتبرة؛ إلا أن غالبية المساعدات الثنائية الأميركية لإسرائيل اليوم هي على شكل تمويل عسكري خارجي. ويشكل هذا النوع من التمويل (العسكري الخارجي الأميركي) لإسرائيل حوالي نصف القيمة

⁶⁴ = Richard N. Rosecrance and Chuck Freilich, "Confronting Iran: A U.S. Security Guarantee for Israel?", bitter lemonsinternational. Org, July 6, 2006.

(مواجهة إيران: هل من ضمانة أمنية أميركية لإسرائيل؟) وانظر أيضاً:

= Chuck Freilich, Speaking About the Unspeakable: U.S.- Israeli Dialogue on Iran's Nuclear Program, Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus#77, December 2007;

(الحديث في ما يعجز عنه القول: الحوار الأميركي - الإسرائيلي حول برنامج إيران النووي)..

(مصدر سابق).

= Malka, op. cit., pp. 84 - 89.

الإجمالية لما تقدّمه الولايات المتحدة من تمويل عسكري خارجي وعشرين بالمئة من موازنة "إسرائيل" الدفاعية. وحسب مذكرة التفاهم القائمة منذ أربع سنوات، والتي سيستمرّ العمل بها ستّة أعوام أخرى (لنكتمل مدّتها؛ وهي عشرة أعوام)، تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بإمداد "إسرائيل" بمساعدات تصل قيمتها إلى ٣,١ مليار دولار سنوياً طوال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٨، تبعاً لإرصادات الكنيست. ويستخدم الإسرائيليون حوالي ٧٥% من قيمة التمويل العسكري الخارجي في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، إلى جانب المواد الدفاعية الزائدة التي يحصلون عليها من الجيش الأميركي. وعلى نحوٍ روتيني، يخصّص الكونغرس مئات ملايين الدولارات، على شكل مساعدات سنوية إضافية، لدعم منظومة "القبة الحديدية" الإسرائيلية المضادة للصواريخ^{٦٥} وبرامج الدفاع الصاروخي الأميركي - الإسرائيلي المشتركة، كبرنامجي "أرو" (السهم) و"مقلاع داود".

وأثناء زيارة قام بها إلى "إسرائيل" في نيسان/٢٠١٣، أكّد وزير الدفاع تشاك هيغل على صفقات لبيع الأسلحة بقيمة عشرة مليارات دولار لإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة^{٦٦}. وتضمّ هذه الصفقة، التي يرى معظم المراقبين أنها لمجابهة النفوذ الإقليمي الإيراني، طائرات صهريجية لإعادة التزويد بالوقود جواً من طراز [KC-135]، الجيل الجديد؛ مع الإشارة إلى أن هذه الطائرات تزيد في قدرة

^{٦٥} تشير تقارير مدعومة بمصادر عسكرية إسرائيلية إلى أن التفعيل الأولي للقبة الحديدية في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢، بما في ذلك أثناء الصراع الإسرائيلي - الغزي في تشرين الثاني/٢٠١٢، أظهر معدّل نجاح عالياً (حوالي ٨٠%) في اعتراض الصواريخ القصيرة المدى التي كانت تُطلق من قطاع غزة. لكن، ليس معلوماً ما إذا كانت الولايات المتحدة أو أية دولة ثالثة أخرى قد أكّدت - بشكلٍ مستقلّ - صحّة هذا الادّعاء الإسرائيلي الذي أثار جدلاً في أوساط المحلّلين. وعلى الرغم من أن تكاليف "القبة الحديدية" كانت مكلفة بالمقارنة مع الصواريخ الغزيّة التي اعترضتها، يختلف المحلّلون حول مسألة ما إذا كانت فعالية الكلفة لهذه المنظومة تُقاس باستنزاف السلاح أو بحجم الضرر المتوقع في غيابها. أنظر: ...

= Philip Giraldi, "Is Iron Dome the Maginot Line?", theamerican conservative. Com, December 3, 2012.

(هل تضاهي القبة الحديدية خطّ ماجينو؟) (**)

(*) خطّ التحصينات على الحدود بين فرنسا وألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية.

= Matthew Fargo, "Iron Dome-A Watershed for Missile Defense?" Csis. Org/blog, December 3, 2012...

(القبة الحديدية - مقلب الماء بالنسبة إلى الدفاع الصاروخي؟) ...

وللاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر:

= CRS Report RL33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل)

⁶⁶ = David Alexander, "Arms deal with Middle East allies signal to Iran: Hagel", Reuters, April 21, 2013.

(صفقة أسلحة مع الحلفاء الشرق أوسطيين، إشارة في اتجاه إيران: مجرد مباحكة).

“إسرائيل” على توجيه الضربات الجوية البعيدة المدى، ضد المنشآت النووية الإيرانية على سبيل المثال^{٦٧}، وفي تقريرٍ نشر قبل الإعلان عن الصفقة رسمياً^{٦٨}.

وفي الوقت نفسه، توفّر الولايات المتحدة تمويلاً سنوياً للمدارس والمستشفيات الأميركية في الخارج، وتقدّم لإسرائيل مساعدات في مجال الهجرة. كما أن ضمانات القروض (التي يعتبرها البعض شكلاً من أشكال المساعدات غير المباشرة) تبقى موقّرة لإسرائيل حتى العام المالي ٢٠١٥؛ وذلك بموجب "قانون التعاون الأميركي - الإسرائيلي المعزّز" (القانون العام ١١٢ - ١٥٠).

الجدول رقم ٣// - المساعدات الثنائية الأميركية لإسرائيل (بملايين الدولارات)						
السنة	القيمة الإجمالية	هبات عسكرية	هبات اقتصادية	هبات هجرة	دعم للمدارس والمستشفيات الأميركية في الخارج	غيرها
١٩٤٩ - ١٩٩٦	٦٨٠٣,٩	٢٩٠١٤,٩	٢٣١٢٢,٤	٨٦٨,٩	١٢١,٤	١٤٩٠٣,٣
١٩٩٧	٣١٣٢,١	١٨٠٠,٠	١٢٠٠,٠	٨٠,٠	٢,١	٥٠,٠
١٩٩٨	٣٠٨٠,٠	١٨٠٠,٠	١٢٠٠,٠	٨٠,٠	-	-
١٩٩٩	٣٠١٠,١	١٨٦٠,٠	١٠٨٠,٠	٧٠,٠	-	-
٢٠٠٠	٤١٣١,٨٥	٣١٢٠,٠	٩٤٩,١	٦٠,٠	٢,٧٥	-
٢٠٠١	٢٨٧٦,٠٥	١٩٧٥,٦	٨٣٨,٢	٦٠,٠	٢,٢٥	-
٢٠٠٢	٢٨٥٠,٦٥	٢٠٤٠,٠	٧٢٠,٠	٦٠,٠	٢,٦٥	٢٨,٠
٢٠٠٣	٣٧٤٥,١٥	٣٠٨٦,٤	٥٩٦,١	٥٩,٦	٣,٠٥	-
٢٠٠٤	٢٦٨٧,٢٥	٢١٤٧,٣	٤٧٧,٢	٤٩,٧	٣,١٥	٩,٩
٢٠٠٥	٢٦١٢,١٥	٢٢٠٢,٢	٣٥٧,٠	٥٠,٠	٢,٩٥	-
٢٠٠٦	٢٥٣٤,٥	٢٢٥٧,٠	٢٣٧,٠	٤٠,٠	-	٠,٥
٢٠٠٧	٢٥٠٣,١٥	٢٣٤٠,٠	١٢٠,٠	٤٠,٠	٢,٩٥	٠,٢
٢٠٠٨	٢٤٢٣,٩	٢٣٨٠,٠	-	٤٠,٠	٣,٩٠	-
٢٠٠٩	٢٥٨٣,٩	٢٥٥٠,٠	-	٣٠,٠	٣,٩٠	-

⁶⁷ = Tom Shanker, "Arms Deal with Israel and 2 Arab Nations Is Near", New York Times, April 19, 2013.

(صفقة أسلحة مع "إسرائيل" وبلدين عربيين قريباً).

⁶⁸ المصدر السابق نفسه.

-	٣,٨٠	٢٥,٠	-	٢٧٧٥,٠	٢٨٠٣,٨	٢٠١٠
-	٤,٢٢٥	٢٥,٠	-	٣٠٠٠,٠	٣٠٢٩,٢٢	٢٠١١
-	٣,٠٠	٢٠,٠	-	٣٠٧٥,٠	٣٠٩٨,٠	٢٠١٢
-	-	١٥,٠	-	٣١٠٠,٠	٣١١٥,٠	٢٠١٣
-					(قبل الوصاية على الموازنة)	
-	-	١٥,٠	-	٣١٠٠,٠	٣١١٥,٠	٢٠١٤
						(المطلوب)
١٤٩٩١,٩	١٦٢,٠٧٥	١٦٧٣,٢	٣٠٨٩٧,٠	٧٠٥٢٣,٤	١١٨٢٤٧,٥ ٧	المجموع

ملاحظات: تشمل الهبات العسكرية للعام المالي ٢٠٠٠: ١,٢ مليار دولار لاتفاق واي، و١,٩٢ مليار على شكل مساعدات عسكرية سنوية. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن ضمانات القروض الأميركية لإسرائيل، أنظر:

= CRS Report RL 33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل)

المجموع	"القبة الحديدية"	"مقلع داود" (قصير المدى)	"آرو-٣" (علو مرتفع)	مشروع الصاروخي "آرو-٢"	العام المالي
١٣٢,٨٦٦	-	١٠,٠	-	١٢٢,٨٦٦	٢٠٠٦
١٣٧,٨٩٤	-	٢٠,٤	-	١١٧,٤٩٤	٢٠٠٧
١٥٥,٥٧٢	-	٣٧,٠	٢٠,٠	٩٨,٥٧٢	٢٠٠٨
١٧٧,٢٣٧	-	٧٢,٨٩٥	٣٠,٠	٧٤,٣٤٢	٢٠٠٩
٢٠٢,٤٣٤	-	٨٠,٠٩٢	٥٠,٠٣٦	٧٢,٣٠٦	٢٠١٠
٤١٥,١١٥	٢٠٥,٠	٨٤,٧٢٢	٥٨,٩٦٦	٦٦,٤٢٧	٢٠١١

٣٠٥,٧٠٠	*٧٠,٠	١١٠,٥٢٥	٦٦,٢٢٠	٥٨,٩٥٥	٢٠١٢
٤٧٩,٧٣٦	٢١١,٠	١٤٩,٦٧٩	٧٤,٦٩٢	٤٤,٣٦٥	٢٠١٣
					قبل الوصاية على الموازنة
٣١٥,٧٨٢	٢٢٠,٠	٣٢,٥١٢	٥٢,٦٠٧	١٠,٦٦٣	٢٠١٤
					(مطلوب)
* لم يتم إرساد هذه الأموال من قبل الكونغرس؛ بل أعادت إدارة أوباما برمجتها من حسابات أخرى لوزارة الدفاع الأمريكية.					

= القضايا الإسرائيلية - الفلسطينية

للاطلاع على خلفية تاريخية لهذه القضايا، أنظر:

= CRS Report RL 34074, The Palestinians: Back ground and U.S. Relations, by Jim Zanotti.

(الفلسطينيون: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة).

وضع الدبلوماسية الإقليمية والدولية

بعد حرب حزيران/١٩٦٧، قامت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، الذي شكّل إطاراً معترفاً به دولياً للمفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين؛ وهذا يفترض قبولاً عربياً واسع النطاق بأيّ اتفاق إسرائيلي - فلسطيني بشأن الوضع النهائي؛ وكذلك قبولاً عربياً لإسرائيل، وهو الأساس والأهم. ويصرّ الإسرائيليون على وجوب تلبية حاجاتهم الأمنية لكي يكونوا مستعدين للتخلي عن أراضي الضفة الغربية في إطار "حلّ الدولتين" الذي يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات مع الفلسطينيين. لكن، يبدو أن القادة الإسرائيليين يزدادون قلقاً، في ظلّ التغيّرات السياسية العربية، حيال إمكانية انتفاء قدرتهم على الاعتماد على العلاقات الإيجابية المستقبلية حتى مع بلدان كمصر والأردن^{٦٩}. ولعلّ هذا التقويم دفع المسؤولين في "إسرائيل" إلى استنتاج أن صفقة "الأرض مقابل السلام" تنطوي على قدر كبير من المجازفة، مستندين في ذلك إلى حسابات محصلتها أن استمرار سيطرتهم على الأرض سيكون أضمن لأمنهم من أيّ اتفاق يُبرمونه مع كيان عربي أو أكثر.

^{٦٩} مصر والأردن هما من الأمثلة على البلدان التي قد لا يستسيغ سكاها السلام مع إسرائيل، لكنّ قادتها المتسلّطين المتفردين في الحكم حاضرون لتطبيع العلاقات مع الإسرائيليين دون أن يفقدوا قدرتهم على ممارسة السلطة ومشروعية استمرارهم في الحكم.

ومن جانبهم، قد يجد القادة الفلسطينيون وحكام الدول العربية صعوبة كبرى في التحرك نحو سلام رسمي في "إسرائيل" إذا كان ذلك يعرضهم للمحاسبة أمام رأي عام يركّز على دلالات وسمات السيطرة التي تمارسها "إسرائيل" في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وإن كانت جامعة الدول العربية ملتزمة رسمياً بمبدأ "الأرض مقابل السلام"، كما بدأ من خلال مبادرة السلام العربية التي طُرحت عام ٢٠٠٢.

حكومة "إسرائيل" الجديدة وعملية السلام

ليس معلوماً كيف ستتعامل الحكومة الإسرائيلية المشكّلة في آذار (٢٠١٣) مع القضايا الإسرائيلية - الفلسطينية. وصحيح أن وزير المال (وزعيم حزب "هناك مستقبل")، يائير لابيد، قد يجد مصلحة سياسية في إظهار تميّز عن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو؛ لكنه لم يفعل ذلك، حتّى الآن، فيما خصّ التعامل مع هذه القضايا؛ وإن كان بعض المسؤولين والمحللين العالميين (بمن فيهم الأميركيين) يتمنّون أن يروا تميّزاً من هذا النوع، على ما يبدو. وإلى حدّ ما، قد يسعى لابيد إلى تقادي مدارك النفوذ الخارجي؛ وقد يعكس، ولو بشكل جزئي تشكيك بعض عناصر الحكومة في فكرة عقد اتفاق سلام على أساس تخلي "إسرائيل" عن الأرض^{٧١}. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن يسعى حزب نافثالي بينت، وزير الاقتصاد، المؤيّد للنشاط الاستيطاني، إلى تعطيل فرص التفاوض المعتمدة على الحدّ من الخطط والإنشاءات الإستيطانية، كونه يسيطر على وزارة الإسكان. كما أن الوزراء الذين يؤيّدون العودة إلى المفاوضات ما زالوا مقيدّين بمخاوف شعبية واسعة

^{٧٠} تقترح "مبادرة السلام العربية" سلاماً شاملاً مع "إسرائيل" شرط تنفيذ الأخيرة انسحاباً كاملاً من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ وموافقتها على قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وعلى المساهمة في التوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين انسجاماً مع القرار رقم //١٩٤// الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اقتراح المبادرة جاء من الملك السعودي عبدالله (الذي كان آنذاك ولياً للعهد)؛ وقد تبنته جامعة الدول العربية بأعضائها الإثنى عشر والعشرين (بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية) وقبلت به لاحقاً منظمة المؤتمر الإسلامي (المعروفة اليوم بمنظمة التعاون الإسلامي) بأعضائها الستة والخمسين، كما أعلنت من خلال القمة التي عقدتها في مكة عام ٢٠٠٥. وللإطلاع على نصّ المبادرة، يمكن العودة إلى العنوان التالي على شبكة الانترنت:

= <http://www.bitterlemons.org/docs/summit.html>.

^{٧١} على الرغم من موقفه المعلن المؤيّد لفكرة العودة إلى المفاوضات، عبّر لابيد عن معارضته لأيّ تجميد للاستيطان، مشكّكاً في صلاحية رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس كشرريك في السلام.

= Jodi Rudoren, "Fresh Israeli Face Plays Down Dimming of Political Star", New York Times, May 19, 2013.

..مع مقتطفات إضافية من هذه المقابلة مع لابيد على العنوان الإلكتروني التالي:

= <https://www.facebook.com/rudren/posts/10201162356036803?mde=%2Fsharer-dialogue.php%3Fsid%3D10201162356036803&mdf=1>.

ومن جانبها، خرجت وزيرة العدل تسيبي ليفني، المسؤولة عن الملف الفلسطيني والمنتمية إلى الوسط السياسي الإسرائيلي، كما الحال مع لابيد، وإن كانت أقلّ منه شعبية، بحسب نتائج الانتخابات، لتنتقد تصريحات الأخير، واصفة إياها بالمرعولة لعملية السلام.

الانتشار حيال المخاطر الأمنية التي قد ينطوي عليها الانسحاب العسكري من الضفة الغربية أو تقديم التنازلات الترابية فيها^{٧٢}.

وإلى جانب الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية الدولية (التي تضم أيضاً الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمين العام للأمم المتحدة وروسيا)، تواصل الولايات المتحدة إعلان تأييدها لمبادرات إسرائيلية - فلسطينية تهدف إلى عقد اتفاق سلام في ظلّ الإطار الأولي الذي كانت قد وضعتة اتفاقات أوسلو في التسعينيات. وخلال السنتين الأوليين من ولايتي الرئيس أوباما ورئيس الوزراء نتنياهو، لم تتجح المحاولات التي قام بها الفلسطينيون من أجل الربط بين الاستئناف الفعّال للمفاوضات وتجميد الاستيطان وراء "الخط الأخضر" (خطّ الهدنة الذي كان يفصل بين "إسرائيل" والضفة الغربية قبل الحرب العربية - الإسرائيلية التي وقّعت عام ١٩٦٧)؛ علماً بأن هذه المحاولات كانت تستمدّ زخمها من التصريحات التي أطلقها أوباما خلال العام ٢٠٠٩ ودعا فيها إلى تجميد بناء المستوطنات^{٧٣}.

وفي العامين التاليين، مضى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس إلى مبادرات خارج عملية المفاوضات، في الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها. وكانت هذه المبادرات ترمي إلى تعزيز المشروعية الدولية للمزاعم الفلسطينية المتعلقة بالأحقّية في إقامة دولة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/٢٠١٢، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم //١٩//٦٧//، الذي قضى بتغيير صفة "المراقب" لمنظمة التحرير الفلسطينية (المعترف بها باسم "فلسطين" داخل منظومة الأمم المتحدة) من "كيان إلى "دولة غير ذات عضوية"^{٧٤}. وكان ذلك بعد مرور عام تقريباً على اكتساب منظمة التحرير الفلسطينية مسموحية الانتساب إلى المنظمة التعليمية والعلمية والثقافية الدولية (يونيسكو)

^{٧٢} منذ انسحابها من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ ومن قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، تواجه "إسرائيل" تهديدات أمنية متزايدة، أبرزها تلك التي تفرضها الصواريخ المنشورة لحزب الله والمجموعات المقاتلة الفلسطينية.

^{٧٣} من حيث المبدأ، قبل نتنياهو بفكرة الحلّ القائم على وجود دولتين؛ لكنه أصرّ على أن أية دولة فلسطينية يجب أن تكون منزوعة السلاح وأن تكون أجواؤها خاضعة لسيطرة إسرائيلية غير محدودة تشمل أيضاً وادي الأردن والحيّز الإلكتروني مغنطيسي المستخدم في الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي تصريحاته التي أدلى بها خلال شهر أيار من العام ٢٠١١، والتي دعا فيها إلى تجديد المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، ركّز الرئيس أوباما على موضوعي "الحدود" و"الأطر الأمنية". ومن جانبه، اعترض نتنياهو على اقتراح أوباما الداعي إلى اعتماد "الخط الأخضر" كمنطلق للمفاوضات المتعلقة بالحدود، معتبراً أن هذا الاقتراح لا يأخذ بعين الاعتبار مخاوف "إسرائيل" الأمنية التاريخية المتعلقة "بإمكانية الدفاع عن الأرض".

^{٧٤} صوتت ١٣٨ دولة عضو لصالح القرار //١٩//٦٧//، وصوّتت تسعة أعضاء ضدّ القرار (بينهم الولايات المتحدة وإسرائيل) وامتنع واحد وأربعون عضواً عن التصويت. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اكتسبت صفة "مراقب" في العام ١٩٧٤. وما تزال "فلسطين" تحتفظ بالعديد من المزايا التي أكسبتها إياها كيتونية المراقب، بما فيها المشاركة في نقاشات الجمعية العامة والقدرة على المشاركة في الإشراف على وضع مسودات القرارات وصوغ القرارات المتعلقة بمجريات الأمور على صعيد القضايا الفلسطينية والشرق أوسطية. ولكنها لا تتمتع بالعضوية في الأمم المتحدة ولا تملك الحقّ في التصويت ولا في الدعوة إلى التصويت داخل الجمعية العامة.

[UNESCO]، في تشرين الثاني من العام ٢٠١١^{٧٥}. ويمكن القول إن التغيير الذي أحدثه القرار الأممي المذكور (٦٧/١٩) على صعيد صفة "المراقب" لمنظمة التحرير الفلسطينية كان تغييراً رمزياً أو اعتبارياً إلى حد بعيد؛ إلا أنه قد يزيد في إمكانية أن يقوم الفلسطينيون مع أطراف دولية أخرى باتخاذ خطوات مستقبلية (في المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص) نحو تحريك قانوني ضدّ الإسرائيليين على خلفية انتهاكهم للقوانين والأعراف الدولية فيما خصّ التعامل مع السكّان والأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة^{٧٦}. ولعلّ تجسيد منظمة التحرير الفلسطينية المؤقت لنشاطها داخل المحافل والمنتديات العالمية عائد إلى رغبتها في منح الولايات المتحدة الفرصة لاستئناف العمل الدبلوماسي المثمر.

وبعيد بدء ولايته الثانية، سافر الرئيس أوباما إلى "إسرائيل"، في آذار/٢٠١٣، وقال للشعب الإسرائيلي: "...هذا الوقت تحديداً هو الوقت المناسب للردّ على موجة الثورة [في المنطقة] بالعزم على تحقيق السلام والالتزام به..^{٧٧} وقد عمل وزير الخارجية جون كيري جاهداً على حلبة الدبلوماسية الإقليمية من أجل دفع "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى استئناف المفاوضات بشأن موضوعات مهمّة معيّنة "كالحدود" و"الأمن"^{٧٨}. لكن، ليس معلوماً إلى أي حدّ سيتمكّن كيري من ترجمة الاستثمار في عملية السلام إلى تحريك والتزام من جانب البيت الأبيض في هذا الاتجاه.^{٧٩} ومن التطورات المعتبرة في هذا الصدد، والتي قد تكون

^{٧٥} على أية حال، رفض الطلب الذي تقدّمت به منظمة التحرير الفلسطينية (في خريف العام ٢٠١١) لاكتساب العضوية في الأمم المتحدة. أنظر: تقرير مجلس الأمن الدولي الذي حمل عنوان "تقرير لجنة تنسيق الأعضاء الجدد المتعلق بطلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة"، الصادر في ١١ تشرين الثاني/٢٠١١...

= "Report of the Committee on the Admission of New Members concerning the application of Palestine for admission to membership in the United States", S/2011/705, November 11, 2011.

^{٧٦} في نيسان/٢٠١٢، أصدر مكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية بياناً للرأي أورد فيه أنه ما من أساس لديه للنظر في "إعلان القبول" من جانب فلسطين بصلاحيّة المحكمة الجنائية الدولية في الضفة الغربية وغزّة؛ ويبدو أن بيان الرأي هذا يحمل إشارة إلى أن التوجيه الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سيكون حاسماً لجهة تحديد ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية تتمتع بالأهلية لأن تكون دولة قابلة بصلاحيّة المحكمة الجنائية الدولية. أنظر: المحكمة الجنائية الدولية، مكتب الادعاء، "الوضع في فلسطين"، ٣ نيسان/٢٠١٢.

= International Criminal Court, Office of the Prosecutor, "Situation in Palestine", April 3, 2012.

ومع ذلك، يؤكّد بعض المحلّلين أن الضبايات القانونية ما تزال موجودة.

أنظر، على سبيل المثال:

= John Cerone, "Legal Implications of the UN General Assembly Vote to Accord Palestine the Status of Observer State", insights, American Society of International Law, December 7, 2012.

(المضامين القانونية لاقتراع الجمعية العامة للأمم المتحدة على منح فلسطين صفة المراقب).

^{٧٧} من خطاب للرئيس باراك أوباما ألقاه في مركز مؤتمر القدس العالمي [Jerusalem International Convention Center] في ٢١ آذار/٢٠١٣.
^{٧٨} = Jay Solomon and Joshua Mitnick, "U.S. to Open Wallet in Mideast Peace Bid", wsj. Com, April 9, 2013;

(لتفتح الولايات المتحدة محفظتها في مزاد السلام الشرق أوسطي).

= Robert Danin, "A Second Chance for the Arab Peace Initiative?", foreignpolicy. Com, April 30, 2013.

(فرصة ثانية لمبادرة السلام العربية؟).

^{٧٩} أنظر، على سبيل المثال:

لها دلالة مهمة في المستقبل، التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء القطري، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أثناء زيارة له إلى واشنطن أواخر نيسان/ ٢٠١٣، حيث قال إن تبادل مساحات محدودة من الأراضي قد يشكّل سمة من سمات الاتفاق الذي من شأنه إنهاء الصراع^{٨٠}.

وكان الرئيس محمود عباس والمسؤولون في السلطة الفلسطينية قد أظهروا عدم الرغبة في استئناف المحادثات أو الموافقة على تبادل للأراضي "كثمن مدفوع سلفاً"^{٨١}، إذا لم تكن "إسرائيل" مستعدة للقيام بخطوات معينة، منها:

= تجميد الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ولو بشكل جزئي؛

= إطلاق سراح بعض السجناء الفلسطينيين؛

= السماح للفلسطينيين باستخدام أو تملك مساحة أوسع من أراضي الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة

الإسرائيلية؛

= و/أو وضع أطر محدّدة لاتفاق حدود يتم وفقاً لمشروع مدروس.

وقد أعلن رئيس الوزراء نتياهو رفضه العلني لهذه الترتيبات، على الرغم من ورود تقارير تقيد بأنه يسعى سراً وبصورة مؤقتة إلى تجميد المشاريع الاستيطانية الجديدة، إنسجاماً مع المساعي التي تقوم بها الولايات المتحدة من أجل إعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المباشرة^{٨٢}. ودعا نتياهو عباس إلى التفاوض بدون شروط مسبقة؛ إلا أنه شكك في إمكانية أن تقبل "إسرائيل" بقيام دولة عربية، مع تبادل للأراضي، في غياب إجراءات ضرورية أخرى؛ وقال إن جذور الصراع لا تكمن في "الأرض"، بل في "عدم قبول الفلسطينيين بدولة "إسرائيل" كوطن للشعب اليهودي"^{٨٣}.

في الأثناء ذاتها، تكثر التخمينات فيما يتعلق بإمكانية تحقيق "الوحدة"، أو بصورة أدق، فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى إجماع حول ترتيب ما لحكم السلطة الفلسطينية بين فتح وحماس (وهما الفصيلان الفلسطينيان الرئيسيان) للضفة الغربية وقطاع غزة، مع إيجاد آلية للانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعطاء

= Elise Labott, "Analysis: Kerry Ready to dirty hands in diplomatic deal- making", cnn.com. Mayd 7, 2013.

(تحليل: كيري مستعد لتوسيع اليدين في صنع صفقة دبلوماسية).

^{٨٠} نصّ مأخوذ من منشورات وزارة الخارجية الأميركية، ملاحظات لحمد آل ثاني، واشنطن، ٢٩ نيسان/ ٢٠١٣.

^{٨١} = "Fatah of ficial: Too early to talk about land swaps", Ma'an, May 4, 2013.

(من المبكر جداً الحديث عن تبادل للأراضي).

^{٨٢} أنظر: "المستوطنات"، أدناه.

^{٨٣} = "One Step Forward", New York Times, May 2, 2013.

(خطوة واحدة نحو الأمام)

حماس الفرصة لتأدية دور أكبر في منظمة التحرير الفلسطينية^{٨٤}. لكن، إذا توسع نطاق مشاركة حماس في منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فسوف تواجه "إسرائيل" خيارات أكثر تعقيداً فيما خص مرجوحية وصوابية وكيفية التعامل مع الفلسطينيين. وحتى الآن، ما تزال "إسرائيل" والمجموعة الرباعية ترفض التعامل مع كيان فلسطيني تشارك فيه حماس (المنظمة الأجنبية الإرهابية، حسب تصنيف الولايات المتحدة لها) إلا في حال قبول قادة الكيان (الفلسطيني) بمبادئ المجموعة الرباعية، التي تشمل الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، ونبذ العنف، والموافقة على احترام الاتفاقات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة. غير أن سيطرة حماس على غزة تعني أن إبعادها عن عملية السلام سيثير تساؤلات حول مسألة ما إذا كان ادعاء منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل جميع الفلسطينيين سيكون مصدقاً في أية محادثات مستقبلية مع "إسرائيل".

وحتى الآن، ما زال التوجه المستقبلي لحماس مشوباً بالغموض. وقد تبين أن الاضطراب والصراع في سوريا أديا إلى إضعاف صلات الحركة بإيران، وليس قطعها بالكامل. فخلال الفترة التي امتدت بين أواخر العام ٢٠١١ وأوائل العام ٢٠١٢، غادرت قيادة حماس الخارجية مقرها الرئيسي في دمشق، وراحت تعيد إلى الأذهان حقيقة أن جذورها تعود إلى الإخوان المسلمين^{٨٥}. لكن، ليس من السهل أن نستشرف بوضوح مضامين الصراعات على السلطة بين مختلف الأقطاب القيادية في حماس بالنسبة إلى المواقف السياسية والعسكرية للحركة وإلى الأخطار التي تشكلها على "إسرائيل" هي والجماعات المسلحة الغزية الأخرى^{٨٦}. ونظراً لعوامل عدّة، منها ضبابية مستقبل حماس، لا تبدو الانعكاسات واضحة بالنسبة إلى أيّ كيان سياسي يقوم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لا بل وبالنسبة إلى المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية أيضاً. ومن الممكن أن يؤدي غياب التسوية بين فتح وحماس إلى تغذية حالة الفصل الثقافي والسياسي بين الفلسطينيين؛ كما أن الفجوات الآخذة في التوسع بين فلسطينيي الضفة وفلسطينيي القطاع يمكن أن تزيد في تردي مشكلة المصداقية التي يعاني منها محمود عباس حين يقدم نفسه على أنه الناطق الرسمي الوحيد باسم الحركة الوطنية الفلسطينية.

٨٧

^{٨٤} تُعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل المعترف به دولياً للشعب الفلسطيني. وقد تم إنشاء السلطة الفلسطينية إثر اتفاقات مختلفة بين المنظمة و"إسرائيل" أثناء عملية أوسلو (في التسعينيات)، ككيان يحكم الفلسطينيين بنطاق محدود للصلاحيات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

^{٨٥} = "Hamas 'to renounce' armed resistance to Israel", Jane's Intelligence Weekly, December 15, 2011...

(حماس، للكف عن المقاومة المسلحة ضد إسرائيل)؛ ومنذ ذلك الحين، انتقل مسؤولو حماس، في القيادة الخارجية، للإقامة في قطر ومصر.

^{٨٦} = CRS Report RL 34074, The Palestinians: Back ground and U.S. Relations, by Jim Zanotti.

(الفلسطينيون: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة).

^{٨٧} لعلّ هذا الفصل عائد، بشكل جزئي، على عدم وجود تواصل تراخي بين المنطقتين الفلسطينيتين وإلى معطيات جغرافية وتاريخية ربطت قطاع غزة بمصر والضفة الغربية بالأردن.

أضف إلى ذلك أن العلاقات التجارية بين غزة، من ناحية، وبين جهات غير فلسطينية في سيناء والخليج، من ناحية أخرى، يمكن أن تكّرس الفصل الترابي عن الضفة الغربية. وقد يتوسع نطاق هذه العلاقات لأسباب عدّة، منها القيود التي تفرضها "إسرائيل" على حركة الناس والبضائع عبر حدود غزة وعبر الساحل الغربيّ على البحر المتوسط^{٨٩}. وإذا ما ازدادت نسبياً أهمية هذه العلاقات الخارجية مع غزة، فقد يعزّز ذلك تأكيدات الإسرائيليين الذين يصرّون على أن "إسرائيل" لم تؤدّ ما عليها من مسؤولية قانونية حيال القطاع وسكّانه منذ انسحابها العسكري منه في العام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، كتب محلّل إسرائيلي أنه "...بتخليها عن ١,٥% فقط من الأراضي [أراضي فلسطين في عصر الانتداب البريطاني]، أعادت "إسرائيل" التوازن إلى ما يسمّى "بالمعادلة الديمغرافية" (نسبة اليهود إلى العرب في المنطقة الخاضعة لسيطرتها)..."^{٩٠}.

• القدس

ضمّت "إسرائيل" القدس الشرقية (التي تشمل المدينة القديمة المسوّرة، مع جبل الهيكل/ الحرم الشريف والحائط الغربي ومعظم "الحوض التاريخي" المحيط) وبعضاً من مناطق الجوار المتاخمة في الضفة الغربية، في العام ١٩٦٧، أي بُعيد احتلالها لهذه المناطق عسكرياً في حرب حزيران/١٩٦٧ العربية - الإسرائيلية. وبذلك، ألحقت "إسرائيل" هذه المناطق المحتلة حديثاً^{٩١}، والتي كانت تضمّ أكثرية غالبية من السكّان العرب، إلى الجزء الغربي من المدينة، الذي كان يضمّ أكثرية غالبية من السكّان اليهود، والذي كانت قد فرضت سيطرتها عليه في العام ١٩٤٨.

من ثمّ، أعلن الإسرائيليون أن هذه المنطقة بأكملها هي العاصمة الأبدية غير المجزأة لدولتهم^{٩٢}. وتشير استطلاعات الراي العام إلى أن معظم الإسرائيليين يؤمنون بأن القدس الموحّدة هي عاصمتهم ويؤيدون إنشاء

^{٨٨} قام أمير قطر بزيارة إلى قطاع غزة في تشرين الأول الماضي؛ ووعد بتقديم ٤٠٠ مليون دولار لدعم مشاريع الإنشاءات (الإعمار والبنى التحتية). وفي بعض التقارير، ورد أن قطر تستخدم معبر رفح المصري لنقل مواد البناء إلى داخل القطاع.

^{٨٩} = Nicolas Pelham, "Gaza's Tunnel Phenomenon: The Unintended Dynamics of Israel's Siege", Journal of Palestine Studies, vol. XLI, no.4, Summer 2012.

(ظاهرة أنفاق غزة: الديناميات غير المقصودة للحصار الإسرائيلي).

^{٩٠} = Daniel Levy, "Seven Lean Years of Peacemaking", New York Times, September 11, 2012.

(سبع سنين عجاف من السعي إلى صنع السلام).

^{٩١} احتلّ الأردن هذه المناطق عسكرياً في العام ١٩٤٨، وضمّتها إليه من جانب واحد، مع الضفة الغربية بأكملها، عام ١٩٥٠. ولم يتخلّ الأردنيون عن ادّعائهم (فيما يتعلق بملكية الأراضي) لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلّا في العام ١٩٨٨.

^{٩٢} في العام ١٩٨٠، وفي ظلّ الحكومة الليكودية الأولى، أقرّ الكنيست الإسرائيلي "القانون الأساسي: القدس - عاصمة إسرائيل"، الذي نصّ على أن "...أورشليم، الكاملة والموحّدة هي عاصمة إسرائيل...". أنظر:

= [http://www.mfa.gov.il/...](http://www.mfa.gov.il/)

الأحياء السكنية اليهودية (بالتعبير الإسرائيلي)، أو المستوطنات (بالمصطلح العام المستخدم عالمياً)، داخل ذلك الجزء من القدس، الواقع شرقيّ "الخطّ الأخضر"، داخل الحدود البلدية التي رسمتها إسرائيل⁹³. لكن، على العموم، ليس هناك اعتراف دولي بمشروعية ضمّ الإسرائيليين للمناطق الواقعة وراء "الخطّ الأخضر".

ومنذ العام ١٩٤٨، تحرص الإدارات الأميركية المتعاقبة (الجمهورية منها والديمقراطية على حدٍ سواء) على تأكيد أن مصير القدس تقرره المفاوضات، محدّرة الأطراف المعنية من مغبة القيام بأية تحركات من شأنها إلحاق الضرر بالنتيجة النهائية لهذه المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، يرى الفلسطينيون في القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المستقبلية؛ إلا أن مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس الأميركي أقرّ مشروع القانون رقم//٦٠// في حزيران/١٩٩٧ ومشروع القانون رقم//٢١// في أيار/١٩٩٧، على الترتيب، اللذين حدّثا إدارة كلينتون على تأكيد أن القدس يجب أن تبقى عاصمة "إسرائيل" غير المجزأة.

ومن المواضيع ذات الصلة، موضوع نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس في المستقبل. ويقدم مؤيدو هذه الفكرة تعليقات عدّة تدعم موقفهم؛ أبرزها:

= أن "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة التي لا توجد سفارة للولايات المتحدة فيها داخل حدود العاصمة (حسب الاعتبار الرسمي الإسرائيلي)؛

= أن ادّعاء "إسرائيل" الأحقية في القدس الغربية (المكان المقترح للسفارة) ليس موضع خلاف؛

= أن الفلسطينين يجب أن يعودوا عن أملهم في أن تكون لهم عاصمة في القدس.

وأما الذين يعارضون هذه الخطوة، فيبررون موقفهم هذا بالتعليقات التالية:

= أن نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس يقوّض فرص السلام بين "إسرائيل"

والفلسطينيين؛

= أن خطوة كهذه يمكن أن تُضعف صدقية الولايات المتحدة في نظر الفلسطينيين والعالم الإسلامي؛

= أن نقل السفارة سيكون أشبه بالحكم المسبق على الوضع النهائي للمدينة.

وفي "قانون سفارة القدس"، الصادر عام ١٩٩٥ (القانون العام ١٠٤-٤٥)، وردت موافقة صريحة على

نقل السفارة، بدءاً من تاريخ ٣١ أيلول/١٩٩٩؛ لكنّ القانون إياه يمنح الرئيس الصلاحية، المنسجمة مع

المصلحة الأمنية القومية للبلد، لتعليق القيود الواجب فرضها على نفقات وزارة الخارجية الأميركية في حال

وذلك للاطلاع على النصّ الكامل للقانون الأساسي. وتجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" كانت قد أعلنت القدس عاصمة لها، للمرّة الأولى، في العام ١٩٥٠.

⁹³ = "Poll: Most Israelis Support East Jerusalem Construction", Ynetnews. Com, March 22, 2010.

(استطلاع للرأي العام: معظم الإسرائيليين يؤيدون إعمار القدس الشرقية).

عدم فتح السفارة. وبصورة متعاقبة، علّق الرؤساء كلينتون وبوش وأوباما هذه القيود على الإنفاق؛ وما زال وضع السفارة على حاله.

وكان قانون تفويض وزارة الخارجية للعامين الماليين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (القانون العام ١٠٧-٢٢٨) قد حثّ الرئيس على البدء بالنقل "الفوري" لسفارة الولايات المتحدة. وكذلك، كان هذا القانون يرمي إلى:

(١) منع استخدام الأموال المرصودة في إدارة وتشغيل المنشآت الدبلوماسية التابعة للولايات المتحدة في

القدس، إلا إذا كانت هذه المنشآت تحت إشراف سفير الولايات المتحدة في إسرائيل؛

(٢) السماح بتدوين إسم "إسرائيل" كمكان ولادة للمواطنين الأميركيين المولودين في القدس.

ولدى توقيع مشروع القانون، ليصبح قانوناً، كتب الرئيس جورج و. بوش في "بيان التوقيع" إن اعتبار مختلف الفقرات المتعلقة بالقدس فقرات إلزامية سيشكل دون أدنى ريب تدخلاً في الصلاحية الدستورية الممنوحة للرئيس لكي يتمكن من إدارة الشؤون الخارجية للبلد. ومن جانبها، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن وجهة نظرها المتعلقة بالقدس لم تتغير، وأن الوضع الدائم للمدينة يُحدّد بعد مفاوضات بين الأطراف المعنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية زيفوتوفسكي ضدّ كلينتون^{٩٤}، التي أعادتها المحكمة العليا إلى المحاكم الفدرالية الدنيا، للمزيد من التمهيد، في آذار/٢٠١٢، يمكن أن تكون ذات مضامين مهمّة ومؤثّرة جداً بالنسبة إلى الصلاحية الدستورية للكونغرس في القضايا المتعلقة بوضع القدس وإلى قدرة الكونغرس المستقبلية على توجيه السلطة التنفيذية بنطاق أوسع فيما خصّ الشؤون الخارجية.

وفي دورات الكونغرس المتعاقبة، بما فيها الدورة الثالثة عشرة بعد المئة، كان الأعضاء يتقدّمون بمشاريع مشابهة تتعلّق بفقرات "قانون سفارة القدس والاعتراف" (انظر، على سبيل المثال، مشروع القانون رقم//١٠٤// ورقم//٢٥٢//، في مجلس النواب؛ ومشروع القانون رقم//٦٠٤//، في مجلس الشيوخ). وفي حال إقرار أيّ مشروع من هذا النوع، وتحوّله بالتالي إلى قانون، فسوف يترتّب لزماً نقل السفارة بعد تجريد الرئيس من صلاحية تعليق القيود المفروضة على نفقات وزارة الخارجية، كما أسلفنا.

المستوطنات

يوجد في "إسرائيل" حوالي ١٣٩ مجتمع سكني ("مستوطنة"، كما يصفها المجتمع الدولي عموماً وجزءاً معتبراً من المجتمع الإسرائيلي)، ونحو ١٠٥ مواقع استيطانية متقدّمة غير مرخّصة بحسب القانون

^{٩٤} خلاصة وثيقة قرارات المحكمة العليا في الولايات المتحدة، فيما خصّ قضية زيفوتوفسكي ضدّ كلينتون، الوثيقة رقم//٦٩٩-١٠-//، ٢٦ آذار/٢٠١٢. = Zivotofsky v. Clinton, U.S. Supreme Court Docket No. 10-699, March 26, 2012.

وفي هذه القضية، يطالب مواطن أميركي مولود في القدس، من خلال دعوى قضائية رفعها والداه، بأن تُصدر الخارجية الأميركية قراراً يقضي بتدوين إسم "إسرائيل" في خانة مكان الولادة في جواز سفره.

الإسرائيلي، إلى جانب مواقع مدنية وعسكرية أخرى، على أراضي الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت السلطات الإسرائيلية ١٤ إلى ١٧ منطقة سكنية^(*) رئيسية في القدس الشرقية. ويصل عدد السكان الإسرائيليين إلى حوالي ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة في مستوطنات الضفة الغربية وإلى ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة، أو أقلّ بقليل، في المناطق السكنية الإسرائيلية المنشأة في القدس الشرقية^{٩٥}. وكلّ هذه المجتمعات السكنية واقعة ضمن مناطق يعتبرها الفلسطينيون جزءاً من دولتهم المستقبلية؛ وكان قد تمّ تشييد أولى المستوطنات بعد حرب العام ١٩٦٧؛ وبرّر ذلك مبدئياً بأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً باحتلال "إسرائيل" العسكري للضفة الغربية. وأما المستوطنات الكبرى، فبدأ بتشييدها في أواخر السبعينات، مع ظهور "كتلة المؤمنين" [غوش إيمونيم] (الحركة الداعية إلى تنشيط الاستيطان) وفوز مناحيم بيغن وحزب الليكود في الانتخابات. وبعدها، جرى توسيع المستوطنات الموجودة؛ وأنشئت مستوطنات جديدة خلال التسعينيات وعلى مدى العقد الأول من هذا القرن، على الرغم من إطلاق عملية السلام (أوسلو - مدريد) مع الفلسطينيين. وعلى العموم، ينطلق الإسرائيليون المدافعون عن مشروعية الاستيطان من تبريرات قانونية أو تاريخية أو استراتيجية أو قومية أو دينية^{٩٦}.

وعلى العموم، يعتبر المجتمع الدولي أن نشاطات البناء التي تقوم بها "إسرائيل" وراء "الخط الأخضر" هي نشاطات غير قانونية^{٩٧}. واليوم، تسيطر "إسرائيل" عسكرياً على الضفة الغربية، حيث أكملت تقريباً مشروع إنشاء "حاجز للفصل"^{٩٨} يتطابق مع "الخط الأخضر" في بعض الأماكن، ويتخطاه كثيراً في أماكن أخرى. والغرض من وراء إنشاء هذا الحاجز هو فصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين ومنع الإرهابيين من الدخول إلى "إسرائيل". ويعترض الفلسطينيون على حاجز الفصل المقام على أراضيهم، كونه يقطع التواصل الترابي بينهم

(*) "مستوطنة" أو "حيّ منفصل"، حسب التعريف المعتمد.

^{٩٥} هذه الأرقام، مع بيانات إضافية عن المستوطنات والمواقع الاستيطانية المتقدّمة، موجودة على العنوان التالي:

= http://www.fmep.org/settlement_info.

^{٩٦} للاطلاع على مزيد من المعلومات حول تاريخ الاستيطان وتأثيره في المجتمع الإسرائيلي، أنظر:

= Idith Zirtal and Akiva Ekiva Eldar, Lords of the Land: The War for Israel's Settlements, 1967-1977, New York: Times Books, 2006.

(الامبراطورية العرزية: "إسرائيل" وولادة المستوطنات، ١٩٦٧-١٩٧٧).

^{٩٧} القانون الدولي الأبرز الذي يمكن الرجوع إليه فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية هو اتفاقية جنيف الرابعة، حيث ورد في المادة ٤٩ من القسم الثالث من الجزء الثالث منها (وهي متعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛ وقد أعلنت في ١٢ آب/١٩٤٩) أنه لا يجوز للقوة الممارسة للاحتلال أن ترخّل أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. لكنّ "إسرائيل" تصرّ على أن الضفة الغربية لا تندرج تحت هذا التعريف في القانون الدولي، وعلى أن أراضي الضفة ليست "محتلة"، بل "متنازع عليها"؛ لأنّ البلد الذي كان يحتلها سابقاً (الأردن) لم يكن صاحب ادعاء دولي فيما خصّ ملكيتها بزعم معترف به عالمياً، نظراً لانتهاء الامبراطورية العثمانية، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨.

^{٩٨} يستخدم الإسرائيليون والفلسطينيون عموماً مصطلحات مختلفة تماماً في وصف هذا الحاجز؛ فهو بالنسبة إلى الكثير من الإسرائيليين "حاجز أمّني" أو "سياج أمّني"؛ وبالنسبة إلى الفلسطينيين هو "جدار فصل عنصري".

وبين القدس الشرقية ويقسم أملاكهم وقراهم في بعض المناطق. وينظر كثيرون إلى هذا الحاجز على أنه أداة إسرائيلية لترسيم الحدود بين "إسرائيل" وأية دولة فلسطينية في المستقبل.

وخلال الفترة الممتدة منذ العام ١٩٦٧، تتوّعت سياسة الولايات المتحدة حيال الاستيطان. وحتى الثمانينيات، كانت الإدارات الأميركية تشير، بالبيان الصريح أو التلميح، إلى أن الاستيطان يخالف القانون الدولي؛ حتى أن وزير خارجية الرئيس كارتر، سايروس فانس، قال علناً، في العام ١٩٨٠، إن المستوطنات الإسرائيلية "غير قانونية"^{٩٩}. ولاحقاً، أعلن الرئيس ريغان أن المستوطنات ليست "غير قانونية"، بل منشأة عن قلة تدبير و"باستفزاز غير لازم". ومنذ ذلك الحين، تمتع السلطة التنفيذية الأميركية عن إصدار أية بيانات حول "قانونية" الاستيطان^{١٠٠}. والموقف السائد الذي تعلنه الولايات المتحدة في هذا الشأن هو أن الاستيطان يشكل "عقبة" على طريق السلام. وحالياً، يشترط القانون الأميركي تخفيض قيمة ضمانات القروض لإسرائيل بمقدار يساوي قيمة المبالغ التي يُنفقها الإسرائيليون على المستوطنات في الأراضي المحتلة. وآخر تخفيضٍ من هذا النوع هو ذلك الذي أجرته السلطة التنفيذية في العام المالي ٢٠٠٥^{١٠١}.

وفي رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون، يعود تاريخها إلى نيسان/٢٠٠٤، اعترف الرئيس جورج و. بوش صراحة بأنه، في ضوء الحقائق الجديدة الواقعة على الأرض، بما فيها المراكز السكنية الإسرائيلية الكبرى، ليس من الواقعي أن تتمخّص مفاوضات الوضع النهائي عن عودة تامة وكاملة إلى خطوط هدنة عام ١٩٤٩. ولأسباب عدّة، منها ما يُدلي به صانعو سياسة الولايات المتحدة من تصريحات مشابهة، يتّهم النقاد العرب أميركا بتقديم الدعم غير المباشر للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

ومنذ بداية ولايتها، وفي قرينة المحاولات الرامية إلى إعادة إطلاق عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، دعت إدارة أوباما "إسرائيل" إلى تجميد النشاط الاستيطاني تجميداً كاملاً، بما في ذلك ضمن حدود الشطر الشرقي من مدينة القدس. وفي كلمة ألقاها أثناء زيارته إلى القاهرة، في أيار/٢٠٠٩، قال الرئيس أوباما إن الولايات المتحدة لا تقبل بشرعية استمرار الاستيطان الإسرائيلي؛ لأن إنشاء المستوطنات يخالف الاتفاقات السابقة ويقوّض الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام؛ وقد حان الوقت لوقف تشييد هذه

⁹⁹ = Daniel Kurtzer, "Do Settlements Matter? An American Perspective", Middle East Policy Vol. 16, issue 3, Fall 2009.

(هل أمر المستوطنات أمر مهم؟... منظورية أميركية).

¹⁰⁰ = Nicholas Rostow, "Are the Settlements Illegal?", The American Interest, March/ April 2010.

(هل المستوطنات غير قانونية؟).

^{١٠١} للاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر:

= CRS Report RL 33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل).

المستوطنات^{١٠٢}. وحذا قيادي منظمة التحرير الفلسطينية حذو أوباما، جاعلين تجميد الاستيطان شرطاً مسبقاً لعودتهم إلى محادثات السلام. وردت "إسرائيل" بتأجيل جزئي لمدة عشرة شهور؛ لكنّ المساعي الجدية لإعادة إطلاق المفاوضات غابت عن تلك الفترة. وفي شباط/٢٠١١، استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض (فيتو) ضدّ مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يصف الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية بأنه "غير قانوني". وأيد أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرون مشروع القرار، بما فيهم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. وأوضحت سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، أن الإدارة الأميركية ما تزال تعارض بناء المستوطنات وتعتبره عملاً غير مشروع ومعطلاً لمساعي السلام^{١٠٣}.

وبالنظر إلى تركيبة المجتمع الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية، قد يكون من الصعب كبح النشاط الإقليمي من الخارج؛ إذ أن المستوطنين يؤثرون في الحسابات الدبلوماسية من خلال الوسائل التالية:

- (١) التأثير من خلال كتل الاقتراع في النظام الإئتلافي للبرلمان الإسرائيلي (على الرغم من تنوع مصالحهم ورؤاهم الأيديولوجية، يشكّل المستوطنون حوالي ٦% من سكان إسرائيل)؛
- (٢) ممارسة أعمال الشغب والتخريب لتوليد الاحتجاجات، وحتى العنف، على المستوى الشعبي^{١٠٤}؛

^{١٠٢} اختلف القادة الأميركيون والإسرائيليون حول مسألة ما إذا كانت توقعات أوباما المتعلقة بإسرائيل تناقض البيانات التي كانت أصدرتها إدارة جورج و. بوش. وقد أعلن بعض الساسة الإسرائيليين والمسؤولين السابقين في إدارة بوش أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" توصلتا إلى تفاهم غير مكتوب مفاده أن بإمكان "إسرائيل" إضافة بيوت إلى المستوطنات التي تنوي الاحتفاظ بها [عند التوصل إلى حلّ نهائي مع الفلسطينيين]، طالما أن الإضافة تُملئها طلب السوق وليس النفقات الحكومية المرصودة.

= Glenn Kessler and Howard Schneider, "U.S. Presses Israel to End Expansion", Washington Post, May 24, 2009.
(الولايات المتحدة تضغط على "إسرائيل" لإنهاء التوسع).

وفي هذه المقالة، نقل الكاتبان عن إيليو آبرامز، وهو مستشار سابق في شؤون الأمن القومي، كان يعمل لدى إدارة بوش، أن الولايات المتحدة وإسرائيل توصلتا إلى "ما يشبه التفاهم". وتتباين تصريحات المسؤولين السابقين في إدارة بوش في وصفها للمحادثات الأميركية - الإسرائيلية بهذا الشأن؛ لكنّ إدارة أوباما تصر على أن التفاهمات إياها لا تلزمها؛ هذا إذا كان قد تم التوصل إلى شيء منها فيما مضى.

= Ethan Bronner, "Israelis Say Bush Agreed to West Bank Growth", New York Times, June 3, 2009.

(الإسرائيليون يقولون إن بوش وافق على التطوير (تطوير الإقليم) في الضفة الغربية).

¹⁰³ = "United States Vetoes Security Council Resolution on Israeli Settlements", UN News Center, February 18, 2011.

(الولايات المتحدة تستخدم حقّ النقض ضدّ مشروع قرار في مجلس الأمن).

¹⁰⁴ = Mark Weiss, "Settlers Destroy Trees on West Bank", Irish Times, July 22, 2009,

(المستوطنون يدمرون أشجاراً في الضفة الغربية)...

= "Militant Settlers, Who often act independently, in defiance of the official settler Leadership, confirmed that a "pricetag" policy exists under which revenge attacks will be carried out against Palestinians every time the government acts to remove outposts..."

(المستوطنون المتطرفون، الذين غالباً ما يعملون بشكل مستقلّ، متحدّين القيادة الرسمية للمستوطنين، أكدوا أن هناك "سياسة تدفيع الثمن"، التي في ظلّها تنفذ الهجمات الانتقامية ضدّ الفلسطينيين كلما تحركت الحكومة لإزالة مواقعهم الاستيطانية المتقدمة).

٣) ما يمثله المستوطنون في نظر البعض، من النواحي الرمزية والعاطفية، وحتى الروحية، كأوصياء على الحصن الأخير" في بلد أُسس وكان بقاءه يعتمد على الروح الريادية في مواجهة النواذب. ويبدو أن حساسية الحكومة حيال هذه المخاوف الداخلية تتجلى من خلال أمور عدّة، أبرزها:

= إعلان حكومة نتياهو، بين الحين والآخر، عن خطط جديدة لبناء مستوطنات؛

= التفكير جدّياً في إضفاء صبغة قانونية على بعض المواقع الاستيطانية المتقدّمة؛

= الموافقة على إعطاء قروض وهبات لبعض المستوطنين؛

= الإصرار المتكرّر على أن الجهات الخارجية لا تملّي سياسة إسرائيل^{١٠٥}.

ويحدّر بعض الإسرائيليين من أن المطالبة بتوفير الأمن للمستوطنين ولبناهم التحتية وطرق مواصلاتهم إلى "إسرائيل" يمكن أن يديم السيطرة العسكرية على الضفة الغربية حتى لو زالت المبررات العقلانية الأخرى لإدامة هكذا سيطرة. وتغدو حماية المستوطنين أكثر صعوبة واستنفاداً للطاقة البشرية بسبب استفزاز بعض المستوطنين لفلسطينيّ الضفة وللسلطات العسكرية الإسرائيلية هناك. وفي العام ٢٠١٢، استجابت الحكومة لقرارين صادرين عن المحكمة العليا الإسرائيلية قضيا بتفكيك موقعين استيطانيين متقدّمين؛ وحاولت تطيب خاطر المستوطنين والتخفيف من شدّة معارضتهم عن طريق نقل المواقع الاستيطانية إلى أماكن سكنية أخرى ضمن حدود المستوطنات المسموح بإقامتها في ظلّ القانون الإسرائيلي^{١٠٦}.

وتفيد بعض التقارير بأن "إسرائيل" تجمّد بعض الخطط الاستيطانية، بصورة مؤقتة، ربما انسجاماً مع المساعي الأميركية الرامية إلى إعادة إحياء عملية السلام^{١٠٧}. لكن، يبدو أن الإسرائيليين ماضون قدماً في تنفيذ مشاريعهم الاستيطانية، في حالة واحدة على الأقل؛ وهم يفكّرون جدّياً في إضفاء صبغة قانونية، بمفعول رجعي، على بعض المواقع الاستيطانية المتقدّمة التي لم تكن مغطّاة بالقانون الإسرائيلي^{١٠٨}.

¹⁰⁵ = Joel Greenberg, "Netanyahu strengthens his base within Likud", Washington Post, February 2, 2011.

(نتياهو يعزّز القاعدة المؤيّد له داخل الليكود).

¹⁰⁶ = Joel Greenberg, "Israeli Settlers evacuated from West Bank out post following court order", Washington Post, September 2, 2012.

(مستوطنون إسرائيليون يُجلبون عن موقع متقدّم في الضفة الغربية بأمر صادر عن المحكمة).

¹⁰⁷ = Maayan Lubell, "Israel to authorize four West Bank settler outposts", Reuters, May 16, 2013.

(إسرائيل لترخيص إقامة أربعة مواقع استيطانية متقدّمة في الضفة الغربية).

^{١٠٨} المصدر السابق نفسه. وفي حال المضيّ قدماً نحو تنفيذ المشاريع الاستيطانية، فمن الممكن أن تشمل الموافقة على الإنشاءات ضمن المنطقة المعروفة "بمنطقة ه-١" من الضفة الغربية؛ وهي واقعة في الجوار الشرقي المباشر للحدود البلدية لمدينة القدس...

"Briefing: Inside the E-1 Israel Settlement", Integrated Regional Information Networks (IRIN), March 14, 2013.

(بيان: داخل مستوطنة "ه-١" الإسرائيلية). ويقدر نقّاد محليّون وعالميّون أن أيّ تطوّر لافّت ضمن حدود المنطقة "ه-١" يمكن أن يضرّ بفرص التوصل إلى

حلّ مستقبليّ عن طريق إقامة دولتين بشقّ ممرّ جغرافيّ رئيسي بين المراكز السكنية الكبرى في شمال الضفة الغربية وجنوبها؛ على الرغم من عدم وضوح مسألة

ما إذا كان الإعمار في المنطقة "ه-١" سيقطع - بالضرورة - الطريق على الخيارات الدبلوماسية المستقبلية..

= Robert Blecher, "Jerusalem in the Here and Now", foreignpolicy. Com, February 12, 2013;

= موضوعات حساسة تتعلق بالاستخبارات والتكنولوجيا الدفاعية

في ضوء مبيعات الأسلحة وتبادل المعلومات والتطوير المشترك للتكنولوجيا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، يتساءل المرء عما قد يفعله الإسرائيليون بما يحصلون عليه من قدرات ومعلومات. ويُشار هنا إلى أن بيع المواد والخدمات الدفاعية الأميركية لإسرائيل ولكلّ البلدان الأجنبية الأخرى يجب أن يكون منسجماً مع فقرات "قانون ضبط صادرات الأسلحة (أنظر: الفقرة ٤٠ // أ // من القانون العام ٩٠-٦٢٩، المعدّل)،^{١٠٩} ومع الأنظمة المرعية المتعلقة بالتطبيق. وينص القسم الثالث من هذا القانون على أن دوام الأهلية للاستفادة من الخدمات الدفاعية الأميركية، بما في ذلك شراء المواد والأسلحة والأعتدة وتلقي الخدمات والتدريبات، يرتب على الحكومات الأجنبية عدم استخدام المشتريات و/أو الخدمات لأغراض غير تلك المنصوصة في القانون، وعدم نقل هذه المشتريات و/أو الخدمات إلى بلدان ثالثة (إلا في ظلّ ظروف مبيّنة بشكل محدّد)، بدون موافقة مسبقة من جانب الرئيس.

مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للبلدان الأخرى

إسرائيل هي من أبرز الدول المصدّرة للسلاح؛ ومن أهم البلدان التي تشتري، أو كانت تشتري، منها الأسلحة، الهند والصين وروسيا^{١١٠}. وبصورة منتظمة، يتباحث الأميركيون والإسرائيليون بشأن بيع "إسرائيل" الأعتدة والتكنولوجيات الأمنية الحساسة لمختلف البلدان؛ وخاصة منها الصين^{١١١}. وفي العام ٢٠٠٣، عبّرت

(أورشاليم: شأن حاضر، الآن، هنا)

= Andrew Fridman, "I "E-1" for Real?", Jerusalem Report, April 8, 2013.

(هل المنطقة "ه-١" حقيقية.)

^{١٠٩} القانون الأميركي [22 U.S.C. E2785]

^{١١٠} من البلدان الأخرى التي تشتري أسلحة من إسرائيل: ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وكندا وأستراليا وتركيا وسنغافورة والبرازيل وإيطاليا وهولندا وبولندا وفنلندا وأذربيجان ورومانيا. وكذلك، تفيد بعض التقارير بأن "إسرائيل" تسعى إلى توسيع نطاق تصديرها للأسلحة، ليشمل أميركا اللاتينية.

^{١١١} = Office of Naval Intelligence, Worldwide Challenges to Naval Strike Warfare, 1996.

(مكتب الاستخبارات البحرية، "التحديات العالمية لحرب الضربة البحرية، ١٩٩٦).

وفي طبعة العام ١٩٩٧، من سلسلة التقارير هذه، ورد أن تصميم الطائرة المقاتلة الصينية من طراز [J-10] (المعروفة كذلك باسم [F-10] حسب التقرير) أعدّ بمساعدة مباشرة من قبل "إسرائيل" وروسيا، مع الاستفادة غير المباشرة من التكنولوجيات الأميركية.

= ONI, Worldwide Challenges to Naval Strike Warfare, 1997.

(مكتب الاستخبارات البحرية، "التحديات العالمية لحرب الضربة البحرية، ١٩٩٧). وانظر أيضاً:

= Robert Hewson, "Chinese J-10 benefited from the Laviproject", Jane's Defense Weekly, May 16, 2008.

(الطائرة الصينية [J-10] تستفيد من مشروع لافي)

= Duncan L. Clarke and Robert J. Johnston, "U.S. Dual – Use Exports to China, Chinese Behavior and the Israel Factor: Effective Controls?", Asian Survey, Vol. 39, No. 2, March- April 1999.

(صادرات المواد الأميركية ذات الاستخدام الثنائي إلى الصين والسلوك الصيني والعامل الإسرائيلي: هل من ضوابط؟). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطائرة المقاتلة من طراز "لافي" (الأقل مستوى بقليل من طائرة [F-16] الأميركية) طوّرت في "إسرائيل" خلال الثمانينيات، بنفقات بلغت حوالي ١,٥ مليار دولار (على شكل مساعدات من الولايات المتحدة)؛ لكنّ المشروع لم يتخطّ مرحلة النموذج الأولي.

وزارة الدفاع الأميركية عن استيائها من "إسرائيل" بسبب موافقة الأخيرة على تحديث طائرات بدون طيار من طراز "هاريي كيلر" (الكاشفة لمواقع الرادارات) كانت قد باعها للصينيين في العام ١٩٩٩. وردت الوزارة بتعليق حوارها الاستراتيجي المشترك مع "إسرائيل" وتعاونها التكنولوجي مع القوة الجوية الإسرائيلية في مشروع إنتاج الطائرة المقاتلة/ المغيرة المشتركة من طراز [F-35] والعديد من البرامج الأخرى.

وفي ١٧ آب/٢٠٠٥، أصدرت وزارتنا الدفاع الأميركية والإسرائيلية بياناً صحافياً مشتركاً ورد فيه أنهما وقّعتا تفاهماً هدفه معالجة المشاكل السابقة التي كان لها تأثير خطير في العلاقة الأمنية التكنولوجية وإعادة الثقة إلى مجال أمن التكنولوجيا^{١١٢}. وبعد ذلك، جرى استئناف الحوار الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي المشترك. وأفادت تقارير ذات صلة بأن هذا التفاهم منح الولايات المتحدة الحق في نقض أية صفقة بيع أسلحة تُبرمها "إسرائيل" مع أي بلد ثالث ويعتبرها الأميركيون مضرّة بمصالحهم الأمنية القومية^{١١٣}.

* مراقبة الاستخدام النهائي

تخضع مبيعات المواد والخدمات الدفاعية الأميركية لإسرائيل لجملة الشروط المنصوصة في "قانون ضبط صادرات الأسلحة" و"اتفاق المساعدة الدفاعية المشتركة" (الموقع في ٢٣ تموز/١٩٥٢). وحسب الاتفاق المذكور، أكّدت حكومة "إسرائيل" لحكومة الولايات المتحدة أن المواد والخدمات المطلوبة من الولايات المتحدة لن تُستخدم إلا في المحافظة على الأمن الداخلي والدفاع المشروع عن النفس وأن "إسرائيل" لن تستخدم هذه المواد والخدمات في القيام بأي عمل عدواني ضد أي بلد آخر.

وقد اعترفت الإدارات الأميركية السابقة بأن بعض الاستخدامات الإسرائيلية للمواد الدفاعية الأميركية ربما تكون قد خالفت الشروط الواردة في القانون والاتفاق المذكورين أعلاه، لجهة تأكيد عدم استخدام هذه المواد والخدمات إلاّ حفاظاً على الأمن الداخلي ودفاعاً عن النفس. وكانت هذه الإدارات السابقة ترسل تقارير إلى الكونغرس لإلفاته إلى إمكانية حصول مخالفات كبيرة لبند الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلّق ببيع الأسلحة. وقد تمّ إرسال آخر تقرير من هذا النوع في كانون الثاني/٢٠٠٧ بخصوص استخدام "إسرائيل" ذخائر عنقودية أثناء عملياتها العسكرية ضدّ حزب الله في لبنان عام ٢٠٠٦؛ مع الإشارة

¹¹² = "U.S. Israel Agree to Consult on Future Israeli Weapons sales-Nations Affirm Joint Commitment to Address Global Security Dhallenges", U.S. State Department Press Release, August 17, 2005.

(الولايات المتحدة و"إسرائيل" تتفقان على التشاور بشأن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية في المستقبل - البلدان يؤكدان الالتزام المشترك بالتعامل مع التحدّيات الأمنية المستقبلية"، بيان صحافي صادر عن وزارة الخارجية الأميركية، ١٧ آب/٢٠٠٥.

¹¹³ = "U.S. OKs Israel - China Spy Sat Deal", Defense News.com, October 12, 2007.

(الولايات المتحدة توافق على صفقة القمر الصناعي التجسسي بين "إسرائيل" والصين).؟ وتنقل هذه المقالة تصريحاً لمسؤول أميركي جاء فيه أن "...الولايات المتحدة لا تعترف رسمياً بدورها الإسرائي ولا بحجّتها في نقض الاتفاقات التي يعقدونها في مجال التصدير؛ فالمسألة هي مسألة كياسة في التعامل مع أصدقائنا الإسرائيليين، الذين هم جادون تماماً في صون سيادتهم وسمعتهم في السوق العالمية...".

إلى أن الذخائر المستخدمة كانت أميركية الصنع^{١١٤}. ومن الأمثلة الأخرى، التقارير الصادرة في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٢ حول العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان والضربة الجوية التي وجهتها "إسرائيل" إلى مفاعل "أوسيراك" النووي العراقي في العام ١٩٨١. وخلال الفترة التي امتدت بين العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٨، علقت إدارة ريغان تسليم الذخائر العنقودية لإسرائيل خوفاً من استخدامها في لبنان. وكذلك، أخرجت إدارة ريغان، لفترة زمنية قصيرة نسبياً، شحن طائرات من طراز [F-15] و [F-16] إلى "إسرائيل"، بعد الهجوم الجوي على العراق. وفي حال قيام "إسرائيل" بأي تحرك عسكري في المستقبل، لاستباق تهديدات أمنية مستشرفة، بالاعتماد على مواد دفاعية أميركية، فمن الممكن صدور ادعاءات أخرى تتعلق بمخالفة قانون ضبط صادرات الأسلحة^{١١٥}.

* قضايا متعلقة بالجوسسة

في الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة، كانت هناك ثلاث حالات - على الأقل - أدين فيها موظفون حكوميون أميركيون بالكشف عن معلومات سرية لإسرائيل أو بالتآمر للعمل كجواسيس للإسرائيليين. وأبرز هذه القضايا كانت قضية جوناثان بولارد، الذي أقر بالذنب، مع زوجته آن، واعترف ببيع وثائق سرية لإسرائيل. ويشار هنا إلى أن بولارد، الذي يمضي عقوبة بالسجن المؤبد في أحد السجون الفدرالية الأميركية، منح الجنسية الإسرائيلية في العام ١٩٩٦؛ وفي العام ١٩٩٨، اعترفت "إسرائيل" بأن بولارد كان جاسوساً يعمل لحسابها. وفي مناسبات عدّة، حاول رئيس الوزراء نتنياهو، كما العديد من رؤساء الوزراء الإسرائيليين السابقين، التماس العفو لبولارد لدى الإدارة الأميركية؛ لكن، كل تلك المحاولات باءت بالفشل^{١١٦}.

¹¹⁴ = Sean Mc Cormak, U.S. Depar Hment of State Spokesman, Daily Press Briefing, Washington, D.C., January 29, 2007.

(شون ماك كورماك، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، البيان الصحافي اليومي، واشنطن ٢٩ كانون الثاني/٢٠٠٧). وعلى نحو لافت، وضع "قانون الإحصاء الموحد"، الصادر عام ٢٠٠٨ (القانون العام ١١٠-١٦١) قيوداً معتبرة على تصدير الذخائر العنقودية المصنوعة في الولايات المتحدة؛ وظلت هذه القيود سارية المفعول في السنوات اللاحقة. ومنذ العام ٢٠٠٨، تستحصل "إسرائيل" على ذخائر عنقودية مصنوعة محلياً.^{١١٥} إلى جانب بعض الجماعات الفلسطينية والحكومات العربية والعالمية، انتقد واحد - على الأقل - من أعضاء الكونغرس الأميركي عمليات "إسرائيل" العسكرية ضدّ الفلسطينيين ("كعملية الرصاص المصبوب" التي شنت ضدّ حماس في قطاع غزة) على اعتبار أنها أعمال عدوانية. وأثناء الدورة الحادية عشرة بعد المئة للكونغرس الأميركي، وافق مجلسا الشيوخ والنواب (الأسبوع الواقع فيه يوم ٥ كانون الثاني/٢٠٠٩) على مشاريع قرارات متعلّقة "بعملية الرصاص المصبوب" تؤيد حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها (القرار رقم //١٠٠ الصادر عن مجلس الشيوخ؛ والقرار رقم //٣٤ الصادر عن مجلس النواب). إلا أن النائب دينيس كوتشينتش قدّم رسالة إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس كتب فيها أن الهجمات الإسرائيلية الأخيرة لا تعزّز الأمن الداخلي ولا تشكّل دفاعاً مشروعاً عن النفس.

= Office of Representative Dennis J. Kucinich, "Press Release: Israel May Be in Violation of Arms Control Act", January 6, 2009.

(مكتب النائب دينيس كوتشينتش، "بيان صحافي: ربما تكون "إسرائيل" قد خالفت قانون ضبط الأسلحة"، ٦ كانون الثاني/٢٠٠٩).^{١١٦} القضية الثانية هي قضية المحلل في وزارة الدفاع الأميركية لورنس فرانكلين، الذي اعترف في العام ٢٠٠٦ بكشفه عن معلومات سرية لدبلوماسي إسرائيلي واثنين من ناشطي "اللوبي" اليهودي في لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية [إيباك] والقضية الثالثة هي قضية بن - عامي كاديش، الذي كان يعمل في

= وضع "إسرائيل" النووي ومنع الانتشار^{١١٧}

تُجمع التقارير الإعلامية وتقارير الخبراء على أن الإسرائيليين يملكون ٨٠ إلى ٢٠٠ سلاح نووي^{١١٨}. ومنذ ايلول/١٠٦٩، تحافظ الولايات المتحدة على موقفها المؤيد لضبابية القدرات النووية الإسرائيلية؛ ففي ذلك التاريخ، توصلت رئيسة الوزراء الإسرائيلية غولدا مئير مع الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى اتفاق على عدم الإشارة إلى ترسانة "إسرائيل" النووية في العن^{١١٩}.

وينظر بعض أعضاء المجتمع الدولي إلى ضبابية "إسرائيل" النووية على أنها عقبة تعترض السعي إلى تحقيق أهداف منع الانتشار. وفي العام ١٩٩٥، تبنّى مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي قراراً دعا فيه جميع الدول في الشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات عملية نحو إقامة منطقة شرق أوسطية خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ووسائل إطلاقها. وتجدر الإشارة هنا إلى إدارة أوباما أعلنت تأييدها لفكرة المنطقة الخالية من السلاح النووي.

= قضايا تجارية ثنائية

الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الأبرز لإسرائيل^{١٢٠}؛ وحسب بيانات أعدتها "لجنة التجارة العالمية" الأميركية، تحتلّ "إسرائيل" المرتبة السادسة والعشرين على القائمة التي تضمّ أبرز شركاء الولايات المتحدة في مجال التبادل التجاري^{١٢١}. وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتجارة الحرة في العام ١٩٨٥؛ ومنذ ذلك الحين، أزيلت كلّ الرسوم الجمركية بين الشريكين التجاريين. وتشتمل الاتفاقية المذكورة على فقرات تحمي البلدين من الصدمات التي قد تصيب القطاع الزراعي الحساس في كلّ منهما، بحواجز اللاتعرفة (موانع الاستيراد...

مركز بحوث التسلّح والتطوير والهندسة لدى الجيش الأميركي في دوفر - نيو جيرسي. وفي العام ٢٠٠٩، اعترف كاديش بالجوسسة لصالح إسرائيل، كعميل غير مسجّل.

^{١١٧} للاطلاع على مزيد المعلومات حول نشاطات "إسرائيل" النووية، أنظر:...

= CRS Report R 40439, Nuclear Weapons R&D Organizations in Nine Nations, coordinated by Jonathan Medalia.

(منظمات البحث والتطوير في مجال الأسلحة النووية في تسع بلدان).

^{١١٨} أنظر الملاحظة (٣١).

^{١١٩} = Eli Lake, "Secret U.S.- Israel Nuclear Accord in Jeopardy", Washington Times, May 6, 2009.

(الاتفاقية النووية السرية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" مهددة بالخطر).

^{١٢٠} حسب وثيقة تحمل عنوان "إسرائيل: التجارة الثنائية للاتحاد الأوروبي والتجارة مع العالم"، صادرة عن المديرية العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية، في ٢٣ أيار/٢٠١٣، سجّلت نسبة التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" ٣١% من إجمالي حجم التجارة الإسرائيلية، في حين سجّلت نسبة التجارة مع الولايات المتحدة ٢٠,١%.

= "Israel: EU Bilateral Trade and Trade with th World", The European Commission's Directorate General for Trade, May 23, 2013.

^{١٢١} إحصاءات عن وضع "إسرائيل" بالنسبة إلى الشركاء التجاريين الآخرين للولايات المتحدة، جمعتها "لجنة التجارة العالمية" الأميركية،

= U.S. International Trade Commission,

http://dataweb.usitc.gov/SCRIPTS/cy_m3_run.asp

نسب التبادل... الرسوم...). وقد ازدادت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة بشكل ملحوظ منذ أن وضعت هذه الاتفاقية موضع التطبيق. وتعتبر المنطقتان الصناعيتان المؤهلتان في الأردن ومصر جزءاً من منطقة التجارة الحرة الأميركية - الإسرائيلية. وفي العام ٢٠١١، استوردت "إسرائيل" من الولايات المتحدة بضائع بقيمة ١٤,٣ مليارات دولار، وصدرت إليها بضائع بقيمة ٢٢,١ مليار دولار^{١٢٢}. وقد أطلق الأميركيون والإسرائيليون برامج عديدة بهدف تنشيط البحوث الصناعية والعلمية الإسرائيلية التي وافق عليها الكونغرس وأرصد لها الأموال في العديد من المناسبات^{١٢٣}.

وحسب شروط الـ//٣٠١// الخاصة، الواردة في قانون التجارة المعدل الصادر عام ١٩٧٤، يترتب على الممثل التجاري للولايات المتحدة أن يحدد البلدان التي لا تؤمن الحماية المناسبة والفعالة لحرّيات الملكية الفكرية. وفي نيسان/٢٠٠٥، رفع الممثل التجاري للولايات المتحدة اسم "إسرائيل" عن "قائمة المراقبة" إلى "قائمة مراقبة الأولوية"، بسبب نظامها المقصر عن تأمين الحماية المناسبة للبيانات، والذي كان ينوي إقرار مشروع لتحجيم آلية منح براءات الاختراع. وفي السنوات اللاحقة، بما فيها العام ٢٠١٢، أبقى الممثل التجاري للولايات المتحدة اسم "إسرائيل" على "قائمة مراقبة الأولوية"، حيث تُصنّف بين الدول التي تحتلّ المراتب من ١٣ - ١٢٤.

= مشروع قانون قيد البحث: الاعفاء من المتطلبات القانونية الخاصة بتأشيرات السفر

ضمن كلٍّ من مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، في الصيغتين اللتين أعداهما لمشروع "قانون الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل" (مشروع القانون رقم//٩٣٨// في مجلس النواب؛ ومشروع القانون رقم//٤٦٢// في مجلس الشيوخ) تشجيعاً على إدخال "إسرائيل" في برنامج الإعفاء من المتطلبات القانونية

^{١٢٢} معلومات إحصائية جمعها قسم التجارة الخارجية في المكتب الأمريكي للإحصاء...

= Foreign Trade Division, U.S. Census Bureau, available at

<http://www.census.gov/foreigntrade/balance/c5081.html>.

^{١٢٣} = CRS Report RL 33222, U.S. Foreign Aid to Israel, by Jeremy M. Sharp.

(المساعدات الخارجية الأميركية لإسرائيل).

^{١٢٤} الدول الإثنتا عشرة الأخرى هي: الجزائر والأرجنتين وكندا والتشيلي والصين والهند وإندونيسيا وباكستان وروسيا وتايلاند وأوكرانيا وفنزويلا.

= 2012 Special 301 Report, available at:

<http://www.ustr.gov>.

(تقرير//٣٠١// الخاص، للعام ٢٠١٢).

وحسب هذا التقرير، توصلت الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى تفاهم حول حرّيات الملكية الفكرية، يتعلق بالعديد من المواضيع القديمة ذات الصلة بنظام المنتجات الصيدلانية في إسرائيل، في ١٨ شباط/٢٠١٠. وقد التزم الجانب الإسرائيلي، في إطار هذا التفاهم، بتدعيم قوانينه الخاصة بحماية بيانات التجارب الصيدلانية وإصدار براءات الاختراع، وإصدار طلبات البراءة فور انتهاء فترة الثمانية عشر شهراً التي تلي تعبئة الطلب. وإلى جانب أمور أخرى، نصّ التفاهم على أن تعدد "إسرائيل" مشروع قانون بخصوص هذه المواضيع خلال مهلة ١٨٠ يوماً من تاريخه. ووافقت الولايات المتحدة على إزالة اسم "إسرائيل" عن "لائحة الدول المراقبة"، بمجرد تقديم مشروع القانون المذكور إلى الكنيست؛ كما وافقت أيضاً على إزالة اسم "إسرائيل" عن "قائمة مراقبة الـ ٣٠١ الخاصة" بمجرد أن تفي الحكومة الإسرائيلية بالتزاماتها كاملة بعد وضع القانون موضع التطبيق.

الخاصة بتأشيرات السفر^{١٢٥}. وفي مجلس الشيوخ، هناك محاولة لتعديل "قانون الجنسية والهجرة" (القانون الثامن في مجموعة القوانين الأميركية الأساسية؛ الفقرة ١١٨٧ - ج-٢)، من أجل إعفاء "إسرائيل" من الشرط الذي يربط برنامج أهلية البلد بمعدّل أقصى محدّد لتأشيرات غير المهاجرين المرفوضة سابقاً. وكذلك، قد ينصّ مشروع القانون رقم//٤٦٢//، المعدّ في مجلس الشيوخ، على طلب إعفاء "إسرائيل" من الشرط القانوني القائل بوجود أن يقدم البلد المعني امتيازات "سفر بدون تأشيرة"، مقابلة، لمواطني الولايات المتحدة إذا أكّد وزير الخارجية أن "إسرائيل" بذلت كلّ جهد ممكن، بدون تعريض أمنها للخطر، من أجل أن تضمن منح امتيازات سفر مقابلة لكلّ مواطني الولايات المتحدة. وبمجرّد طرح إمكانية إعفاء "إسرائيل" من شرط الامتيازات المتقابلة المذكور هذا، صدرت انتقادات عن بعض صنّاع القانون والمجموعات الأميركية - العربية، وحتى النقاد اليهود، الذين قالوا إن إعفاء كهذا سوف يُشرعن اعتماد "إسرائيل" آليات لتحصيص السجلات الشخصية للمواطنين الأميركيين من أصل عربي أو مسلم أو فلسطيني، ومنعهم - غالباً - من دخول البلد لأسباب أمنية غير محدّدة^{١٢٦}. ونقل عن السيناتور باربرا بوكسر، راعية مشروع قرار الإعفاء هذا، قولها إن البند المذكور سوف يسمح للولايات المتحدة بالضغط على "إسرائيل" لوقف ما يوصف في بعض التقارير بالمعاملة التمييزية للمواطنين الأميركيين على أساس إثني^{١٢٧}.

وأما مشروع القانون رقم//٩٣٨//، المعدّ في مجلس النواب، فلا ينصّ على إعفاء "إسرائيل" من المتطلبات القانونية الخاصة بتأشيرات السفر؛ بل يشير بدلاً من ذلك إلى أن إدخال "إسرائيل" في برنامج الإعفاء من المتطلبات القانونية إياها يكون عندما تلبية الحكومة الإسرائيلية متطلبات أو شروط الإدراج. ويذكر هنا أن الفقرة الخاصة بالإعفاء من متطلبات التأشيرة، من مشروع القانون رقم//٤٦٢// المعدّ في مجلس الشيوخ، هي أشبه بالمسعى "المنفرد" فيما خصّ إمكانية مشاركة "إسرائيل" في برنامج الإعفاء الذي قدّم مطلع العام ٢٠١٣ في كلا المجلسين.

الملحق أ - مجموعات المصالح المتعلقة بإسرائيل في الولايات المتحدة

مجموعات مختارة ذات اهتمام فعّال بإسرائيل وعملية السلام، مع مواقعها على الشبكة العنكبوتية:

- لجنة الشؤون العامة الأميركية-الإسرائيلية (إيباك) <http://www.aipac.org> =

^{١٢٥} للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر:

= CRS Report RL 32221, Visa Waiver Program, by Alison Siskin.

(برنامج الاعفاء من المتطلبات القانونية الخاصة بتأشيرات السفر).

¹²⁶ = Jonathan Broder, "AIPAC-Backed Israel Bill Stalls Over Visa Waiver Provision", cq. Com, April 29, 2013.

(مشروع قانون "إسرائيل" مدعوم من قِبَل لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية [إيباك] يجمّد بسبب فقرة تتعلق بالإعفاء من المتطلبات القانونية الخاصة بتأشيرات السفر).

^{١٢٧} المصدر السابق نفسه.

- اللجنة اليهودية-الأميركية = <http://www.ajc.org>
- الكونغرس اليهودي-الأميركي -
- = <http://www.ajcongreww.org>
- أميركيون من أجل السلام الآن -
- = <http://www.peacenow.org>
- عصابة محاربة الافتراء -
- = <http://www.adl.org>
- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية -
- = <http://www.conferenceofpresidents.org>
- مؤسسة السلام في الشرق الأوسط -
- = <http://www.fmep.org>
- هاداساه (المنظمة الصهيونية النسائية في أميركا) -
- = <http://www.hadassah.org>
- سندات إسرائيل -
- = <http://www.israelbonds.com>
- معهد إسرائيل -
- = <http://www.israelinstitute.org>
- مشروع إسرائيل -
- = <http://www.theisraelproject.org>
- منتدى سياسة إسرائيل -
- = <http://www.israelpolicyforum.org>
- جي ستريت [J Street] (الشارع اليهودي) -
- = <http://www.jstreet.org>
- الصندوق القومي اليهودي -
- = <http://www.inf.org>
- مركز السياسة اليهودية -
- = <http://www.jewishpolicycenter.org>
- صندوق "إسرائيل" الجديد -
- = <http://www.nif.org>
- مركز دانيال أبراهام للسلام في الشرق الأوسط -
- = <http://www.centerpeace.org>
- مجموعة تيلوس -

= <http://www.telosgroup.org>

- نداء "إسرائيل" الموحد -

= <http://www.jewishfederations.org/united-israel-appeal.aspx>

- المنظمة الصهيونية في أميركا -

= <http://www.zoa.org>

الملحق "ب" - القوائم الانتخابية المقدمة في الكنيست

- الليكود (توحيد) / "إسرائيل" بيتنا:

= الليكود - أيديولوجيا قومية؛ يمين الوسط؛ لا يؤمن بالتسوية الترابية؛ ينادي بإصلاحات السوق الحرّة؛ زعيمه بنيامين نتنياهو هو .

= "إسرائيل" بيتنا - علماني؛ يمين الوسط؛ يتمتع بدعم الإسرائيليين الناطقين بالروسية، القادمين من الاتحاد السوفييتي السابق؛ زعيمه أفيغور ليرمان .

- هناك مستقبل: علماني مستحدث؛ وسطي؛ يركز اهتمامه بالدرجة الأولى على القضايا السوسيو اقتصادية، بما في ذلك تجنيد "الحارديم" وتخفيف أعباء الطبقة الوسطى؛ زعيمه يائير لايبند .

- العمل: أيديولوجيا صهيونية، علمانية، اشتراكية، ديمقراطية؛ يسار الوسط؛ ينادي بإنهاء مسؤولية "إسرائيل" عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة، لكنّه ركّز في هذه الحملة الانتخابية على القضايا السوسيو اقتصادية بالدرجة الأولى؛ بزعامه شيلي ياحيموفيتش .

- البيت اليهودي: أيديولوجيا قومية؛ يمين الوسط؛ يتمتع بتأييد اليهود الأشكنازيم المتدينين المتشدّدين؛ يؤيد أنصاره الاستيطان في الضفة الغربية وضمّ أراضيها؛ بزعامه نافتالي بينت .

- شاس: أيديولوجيا ميزراحية (حاريدية) دينية متشدّدة؛ مرشده الروحي الحاخام عوفاديا يوسف؛ ينادي بدعم نمط العيش الحاريدي في مجالي التعليم والإنعاش الاجتماعي؛ يعارض تجنيد الحارديم والتسوية مع الفلسطينيين فيما يتعلّق بالسيطرة على القدس؛ بزعامه إيلي ييشاي وآرييه درعي وآرييل آتياس .

- الحركة: وسطي، مستحدث، ذو أيديولوجيا علمانية؛ ينادي بإنهاء مسؤولية "إسرائيل" عن الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة، ويفضّل تحقيق ذلك بالمفاوضات؛ ويحرص على إدامة وتعزيز التأييد العالمي لإسرائيل؛ بزعامه تزيبي ليفني .

- يهودية التوراة الموحّدة: هو عبارة عن ائتلاف أشكنازي حاريدي (أغودات "إسرائيل" مع ديغيل هاتوراة)؛ يؤيد الدعم المالي لنمط العيش الحاريدي في مجالي التعليم والإنعاش الاجتماعي؛ يعارض تجنيد الحارديم؛ يسعى عموماً إلى تطبيق الشريعة اليهودية؛ بزعامه ياكوف ليتزمان وموشي غافني .

- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: إشتراكي، إسرائيلي، يهودي - عربي؛ يؤيد الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى خطوط هدنة ١٩٤٩ - ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية والفصل بين الدولة والدين؛ بزعامة محمد بركة.
- القائمة العربية الموحدة/ الحركة العربية للتجديد: هي عبارة عن ائتلاف إسرائيلي - عربي مدعوم من قبل الإسلاميين والبدو؛ يؤيد قيام دولة فلسطينية على امتداد خطوط الهدنة (١٩٤٩ - ١٩٦٧)؛ بزعامة إبراهيم صرصور وأحمد الطيبي.
- بلد (بلد/ التجمع الديمقراطي الوطني): عربي - إسرائيلي؛ يؤيد حلّ الدولتين، بزعامة جمال زحالقة.
- ميريتز: صهيوني، علماني، على يسار الوسط؛ يؤيد المبادرات الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وإقامة السلام مع الفلسطينيين، بزعامة زهافه غال أون.
- كاديما (إلى الأمام): وسطي، منبثق عن الليكود؛ يحمل مبادئ مشابهة لمبادئ "الحركة"؛ نال أعلى نسبة من الأصوات في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩؛ بزعامة شأول موفاز.

• للتواصل مع الكاتب:

جيم زانوتي

متخصّص في شؤون الشرق الأوسط

Jzanotti@crs.loc.gov.7-1411.